الجمهورية العربية السورية

جامعة حماه

كلية الإقتصاد

التعليم المفتوح

برنامج التسويق والتجارة الإلكترونية

مقـــــــرر

محاسبـــــة شركـــــات الأمـــــوال

(T)

(محاسبة شركات)

(2)

إعـــــداد

أ . د . كمـــال دشلـــي

السنة الثانية

الفصل الثاني

العام الدراسي : ٢٠١٦ / ٢٠١٧

مديرية الكتب والمطبوعات جامعة حماه

الجمهورية العربية السورية

جامعة حماه

كلية الإقتصاد

التعليم المفتوح

برنامج التسويق والتجارة الإلكترونية

مقـــــــرر

محاسبـــــة شركـــــات الأمـــــوال

(T)

(محاسبة شركات)

(2)

إعـــــداد

أ . د . كمـــــال دشلـــــي

السنة الثانية

الفصل الثاني

العام الدراسي : ٢٠١٦ / ٢٠١٧

مديرية الكتب والمطبوعات جامعة حماه

ثانياً : شركات الأموال :

وفيها المال هو الأساس حيث تقوم على الاعتبار المالي وليس الشخصي ، فهي تهتم بما سيقدمه كل شريك من حصة في رأس المال دون الاهتمام بشخصية ذلك الشريك ذاته . وتنقسم شركات الأموال إلى :

١ _ شركات التوصية :

عرفت المادة /٤٤/ من قانون الشركات السوري /٤/لعام ٢٠٠٨ شركة التوصية بأنها : شركة تعمل تحت عنوان معين يكون فيها أحد الشركاء على الأقل شريكاً متضامناً إضافة إلى شريك أو شركاء موصين .

أ ــ الشركاء المتضامنون : هم الذين يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة ويكونون مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة .

ب ــ الشركاء الموصون : هم الذين يقدمون حصة في رأسمال الشركة دون أن يكون لهم الحق بالاشتراك في إدارة الشركة وتكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها محصورة بمقدار حصته في رأسمال الشركة .

٢ – الشركات المحدودة المسؤولية:

عرفت المادة /٥٥/ من القانون المذكور أعلاه الشركة المحدودة المسؤولية : بأنها شركة تتألف من شخصين على الأقل وتكون مسؤولية الشريك فيها محددة بمقدار حصصه التي يملكها في رأسمال الشركة ، ويحدد الحد الأدنى لرأسمال الشركة المحدودة المسؤولية بقرار من الوزير (المادة ٥٦ فقرة ٢) ، ولا يجوز بحال من الأحوال طرح حصص الشركة المحدودة المسؤولية على الاكتتاب أو توجيه الدعوة للجمهور لشراء حصص فيها أو إدراج حصصها في أي سوق مالية ، كما لا يحق للشركة إصدار أسناد قرض قابلة للتداول (المادة ٥٦ فقرة ٨) .

٣– الشركات المساهمة العامة :

عرفت المادة /٨٦/ من قانون الشركات السوري /٣/ لعام ٢٠٠٨ الشركة المساهمة بأنها : شركة تتألف من خمسة وعشرين مساهماً على الأقل يكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وللإدراج في أسواق الأوراق المالية وتقوم بطرح جزء من رأسمالها على الاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهم فيها محددة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة .

** الشركات المساهمـــــة العامـــــة **

* خصائص الشركة المساهمة العامة :

١- خلوها من العنوان الشخصي : لا يجوز أن يكون اسم الشركة اسماً لشخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص .

٢- قابلية الأسهم للتداول : يقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة ويجب ألا يقل السعر الرسمي للسهم عن خمسمائة ليرة سورية.

٣- الشخصية المعنوية المستقلة : للشركة المساهمة شخصية مستقلة عن شخصية المساهمين يمكن لها أن تمتلك الأصول المنقولة وغير المنقولة ويق لها الاقتراض من الأموال والتعاقد مع الغير بصورة مستقلة عن مالكها .

٤- انفصال إدارة الشركة عن الملكية لهذه الشركة : حيث يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاث أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده نظام الشركة ويتم انتخابه من مجموع المساهمين لمدة أربع سنوات ما لم يحدد النظام الأساسي مدة أقل ، والمساهمون يراقبون عمل مجلس الإدارة عن طريق مفتشي الحسابات .

٥- استمرارية الشركة : لا تتأثر الشركة بوفاة أو إفلاس أحد المساهمين ولا يؤدي ذلك إلى تصفيتها كما هو الحال في شركات الأشخاص وعليه فإن عمر الشركات المساهمة غير محدد ويعتمد على عقد التأسيس ونظام الشركة.

* إجراءات تأسيس الشركة المساهمة العامة :

ينت المادة / ٩٨/ من قانون الشركات السوري (٣) لعام ٢٠٠٨ إجراءات تأسيس الشركة المساهمة في الآتي :

١- يجب ألا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة ويشكلون فيما بينهم لجنة مؤسسين .

٢- يقدم المؤسسون طلبهم بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة إلى الوزارة .

٣- يتضمن طلب المؤسسين بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة المعلومات التالية :

أ . أسماء المؤسسين وجنسياتهم والموطن المختار لكل منهم.

ب . رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي سيكتتب بها المؤسسون عند التأسيس وعدد الأسهم التي سيتم عرضها على الاكتتاب العام ومهلة الاكتتاب .

ج . اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي وموطنها المختار.

د . بيان بالمقدمات العينية في رأس المال إن وجدت واسم المؤسس الذي قدمها، ويجب إرفاق تقرير تقييم الحصة العينية بطلب التصديق .

هـ . الشخص أو الأشخاص المفوضون بالتوقيع على النظام الأساسي وبمتابعة إجراءات التأسيس .

و . أسماء لجنة المؤسسين والذين سيتولون دعوة الهيئة العامة التأسيسية للانعقاد والنيابة عن الشركة وإدارتها حتى تأسيسها نهائياً وانتخاب مجلس الإدارة الأول .

ز . اسم مفتش الحسابات الذي اختاره المؤسسون لمرحلة التأسيس.

٤- يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة المعلومات التالية:

أ . اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي.

ب . رأس المال المصرح به.

ج . كيفية إدارة الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدة ولايته وحدود صلاحيات مجلس الإدارة وبشكل خاص في الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.

د . تنظيم حسابات الشركة وكيفية توزيع الأرباح والخسائر.

٥- يجوز تضمين النظام الأساسي أحكاماً لا تخالف القوانين والأنظمة النافذة .

٦- تصدر الوزارة قرارها بالتصديق على نظام الشركة الأساسي أو على تعديلاته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول الطلب إليها . ويحق للوزارة رفض التصديق على نظام الشركة الأساسي أو تعديلاته إذا تبين لها أن هذا النظام يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والأنظمة النافذة .

٧- بعد نشر القرار الوزاري بالتصديق على النظام الأساسي للشركة في الجريدة الرسمية ، يتعين على المؤسسين الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية بشأن طرح أسهم الشركة على الاكتتاب العام وفقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة عن الهيئة بهذا الخصوص .

* إدارة الشركة المساهمة العامة :

جاء في المادة /١٣٩/ من قانون الشركات السوري (٣) لعام ٢٠٠٨ ما يلي :

١- يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاث أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده نظام الشركة ، ومدة ولاية المجلس أربع سنوات ما لم يحدد النظام الأساسي مدة أقل.

٢- على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال التسعين يوماً الأخيرة من مدة ولايته لتنتخب مجلس إدارة يحل محله، على أن يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس الإدارة الجديد وإذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب يشترط في ذلك ألا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على تسعين يوماً من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.

٣- يجوز بموجب المادة/١٤٠/ أن ينص النظام الأساسي على منح المساهم الذي يملك ما لا يقل عن ١٠% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من الأسهم على أن ينزل عددهم من مجموع أعضاء مجلس الإدارة وألا يتدخل في انتخاب الأعضاء الباقين.

٤- وجاء في المادة /١٤١/ ما يلي :

أ- يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من جنسية الجمهورية العربية السورية.

ب- يجوز للوزارة تخفيض النسبة المذكورة أعلاه إذا كانت نسبة مساهمة الأجانب برأسمال الشركة تتجاوز ٦٥%.

بينت المادة/١٤٢/شروط العضوية في مجلس الإدارة بالآتي :

أ- أن يكون بالغاً السن القانونية ومتمتعاً بحقوقه المدنية.

ب- ألا يكون محكوماً عليه بأية عقوبة جنائية أو في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

ت- ألا يكون عضو المجلس بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة من التي تسري عليها أحكام هذا القانون.

ث- ألا يكون من العاملين في الدولة ما لم يكن عضو مجلس الإدارة ممثلاً لإحدى الجهات العامة.

ج- يتم إثبات توافر شروط العضوية بموجب تصريح موقع من قبل كل عضو وسجل عدلي مصدق أصولاً. ويجب على عضو مجلس الإدارة وعلى رئيسه تقديم هذا التصريح إلى الشركة خلال الشهر الأول من كل سنة .

* **واجبات مجلس الإدارة :**

بينت المادة /١٥٠/ واجبات مجلس الإدارة في الآتي :

١. دعوة الهيئات العامة للشركة للانعقاد استناداً لأحكام النظام الأساسي أو القانون.
٢. وضع الأنظمة الداخلية للشركة لتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك .
٣. اعتماد سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق .
٤. إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها
٥. مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مفتش حسابات الشركة إضافة إلى التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنقضية والتوقعات المستقبلية للسنة القادمة واقتراحاً بتوزيع الأرباح وذلك خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين يوماً من انتهاء السنة المالية المنقضية.
٥. اتخاذ القرارات المتعلقة بفتح فروع للشركة أو وكلاء أو ممثلين لها داخل سورية وخارجها.
٦. استعمال الاحتياطيات أو المخصصات بما لا يتعارض مع أحكام القانون والأنظمة المحاسبية.

* **مسؤولية مجلس الإدارة :**

بينت المادة /١٥٣/ مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في الآتي :

١- أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة والأشخاص المكلفون بتمثيلها مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبها أي منهم أو جميعهم للنظام الأساسي للشركة أو لقرارات الهيئة العامة أو لأحكام القوانين النافذة .

٢- يكون أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة والأشخاص المكلفون بتمثيلها مسؤولين تجاه الشركة والمساهمين عن الخطأ الإداري المرتكب من قبلهم .

٣- تكون المسؤولية إما شخصية تلحق عضواً واحداً من أعضاء مجلس الإدارة وإما مشتركة فيما بينهم جميعاً. وفي الحالة الأخيرة يكونون ملزمين جميعاً على وجه التضامن، ويكون توزيع المسؤولية بين أعضاء مجلس الإدارة تجاه بعضهم البعض بحسب قسط كل منهم في الخطأ المرتكب.

الهيئة العامة التأسيسية : جاء في المادة ١٦٨ ما يلي :

تطبق على اجتماعات الهيئة العامة التأسيسية الأحكام الخاصة المنصوص عليها في المواد «١٣٥،١٣٦،١٣٧» ن هذا القانون والقواعد المشتركة للهيئات العامة حيث بينت المادة /١٣٥/ إجراءات الدعوة لانعقاد الهيئة العامة تأسيسية للشركة في الآتي :

١- يجب على لجنة المؤسسين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار التخصيص دعوة المكتتبين الى عقد الهيئة العامة التأسيسية للشركة . ويجب أن يكون موعد الجلسة لهذه الهيئة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ توجيه الدعوة.

٢- وإذا لم تقم لجنة المؤسسين بإرسال هذه الدعوة في ذلك الميعاد يحق لكل مكتتب مراجعة الوزارة التي يجب عليها توجيه هذه الدعوة.

٣- تنتخب لجنة المؤسسين أحدهم ليرأس جلسة الهيئة العامة التأسيسية.

فيما يتعلق باجتماع الهيئة العامة التأسيسية فقد بينت المادة /١٣٦/ ما يلي :

١. لا تكون جلسة الهيئة العامة التأسيسية قانونية إلا بحضور مندوب الوزارة ، الذي تقتصر مهمته على التأكد من نصاب الجلسة وصحة التصويت.
١. تطبق على اجتماع الهيئة العامة التأسيسية إجراءات الدعوة والنصاب القانوني واتخاذ القرارات المطبقة على اجتماعات الهيئة العامة العادية للشركة.
٢. لا يكون للمكتتبين الذين قدموا حصصاً عينية حق التصويت على القرارات المتعلقة بحصصهم العينية.
٤. تنتهي مهمة لجنة مؤسسي الشركة المساهمة وصلاحياتها فور انتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة وعليهم تسليم جميع المستندات والوثائق الخاصة بالشركة إلى هذا المجلس.

فيما يتعلق بصلاحيات الهيئة العامة التأسيسية فقد ورد في المادة /١٣٧/ ما يلي :

١. تبحث الهيئة العامة التأسيسية في تقرير المؤسسين الذي يجب أن يتضمن المعلومات الوافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المؤيدة له، ثم تتثبت من صحة تلك المعلومات وموافقتها للقانون ولنظام الشركة.
٢. تقوم الهيئة بمناقشة نفقات التأسيس المدققة من قبل مفتش الحسابات المعين من لجنة المؤسسين وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
٣. تبحث الهيئة في العقود والتصرفات التي تمت أثناء فترة التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
٤. تبحث الهيئة في الأسهم العينية، وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
٥. تنتخب الهيئة مجلس الإدارة الأول ومفتشي الحسابات.
٦. ثم تعلن تأسيس الشركة نهائياً.

* الهيئة العامة العادية : جاء في المادة /١٦٤/ ما يلي :

تجتمع الهيئة العامة العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة في المواعيد التي يحددها القانون أو نظام الشركة الأساسي. وبينت المادة /١٦٥/ أن الهيئة العامة العادية تجتمع مرة في السنة على الأقل في الميعاد المحدد في نظام الشركة الأساسي على ألا يتجاوز الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للشركة. ويجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة العادية للاجتماع في الأحوال المنصوص عليها في القانون أو النظام الأساسي أو بناء على طلب خطي مبلغ إلى مجلس الإدارة من مفتش حسابات الشركة أو من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ١٠% من أسهم الشركة. ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة العادية للاجتماع في الحالتين الأخيرتين في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الطلب إليه.

وبينت المادة /١٦٦/ المتعلق بنصاب الجلسة ما يلي :

١- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.

٢- وإذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك. وتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة .

وتناولت المادة /١٦٨/ صلاحيات الهيئة العامة العادية في التالي :

١- سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

٢- سماع تقرير مفتش الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة .

٣- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومفتش الحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

٤- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات وتعيين تعويضاتهم.

٥- تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

٦- تكوين الاحتياطيات.

٧- البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

٨- إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

٩- أي موضوع آخر مدرج في جدول أعمال الهيئة.

* **الهيئة العامة غير العادية : جاء في** المادة /١٦٩/ بشأن الهيئة العامة غير العادية ما يلي :

١- تجتمع الهيئة العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة.

٢- يجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للانعقاد في الأحوال المنصوص عليها في القانون أو النظام الأساسي أو بناء على طلب خطي مبلغ إلى مجلس الإدارة من مفتش حسابات الشركة أو من مساهمين يحملون مالا يقل عن ٢٥%من أسهم الشركة. ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة غير العادية في الحالتين الأخيرتين في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الطلب إليه.

يشأن نصاب الجلسة وقانونيتها بينت المادة /١٧٠/ ما يلي :

١- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون ٧٥% على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

١- وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تنعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك . وتعتبر الجلسة الثانية قانونية إذا حضرها مساهمون يمثلون ٤٠ %على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

٢- لا تعتبر اجتماعات الهيئة العامة غير العادية قانونية إلا بحضور مندوب الوزارة. .

وتصدر الهيئة العامة غير العادية للشركة قراراتها بأكثرية أصوات مساهمين يحملون أسهماً لا تقل عن ثلثي لأسهم الممثلة في الاجتماع . ويجب أن تزيد الأكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس لمال المكتتب به في الأحوال الآتية (المادة ١٧١) :

أ ـ تعديل نظام الشركة الأساسي .

ب ـ اندماج الشركة في شركة أخرى.

ج ـ حل الشركة.

* **قرارات الهيئة** : المادة /١٨٤/ :

١- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المساهمة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع المساهمين سواءً حضروا الاجتماع أم لم يحضروه شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي للشركة.

٢- يحق لكل مساهم إقامة الدعوى ببطلان أي قرار اتخذته الهيئة العامة ، إذا كان مخالفاً لأحكام القانون أو النظام الأساسي ، ولا يجوز سماع هذه الدعوى بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار .

٣- ولا يجوز وقف تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة العامة إلا بعد الحكم ببطلانها بموجب حكم قطعي.

* **مفتشو الحسابات** المادة /١٨٥/ :

١- تنتخب الهيئة العامة جهة لتفتيش حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب.

٢- يجوز أن تكون هذه الجهة مفتش حسابات أو أكثر من قائمة مفتشي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق.

٣- إذا أهملت الهيئة العامة انتخاب مفتش لحساباتها أو اعتذر هذا المفتش أو امتنع عن العمل فعلى مجلس الإدارة أن يقترح على الوزارة ثلاثة أسماء من قائمة مفتشي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق لتنتقي منهم من يملأ المركز الشاغر.

** رأس المال في الشركات المساهمة العامة **

تضمنت المواد من /٩٠/ إلى /٩٧/ من قانون الشركات السوري /٣/ لسنة ٢٠٠٨ الأحكام المنظمة لعمليات رأس المال في الشركة المساهمة العامة وأسهمها . وفيما يلي أهم ما جاء في تلك المواد :

المادة /٩٠/ رأسمال الشركة :

١- يحدد رأسمال الشركة المساهمة بالعملة السورية ، ما لم تجز الوزارة للشركة تحديده بعملة أخرى .

٢- مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين الخاصة ، يحدد رأس المال للشركة المساهمة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير.

٣- مع مراعاة أحكام المادة/86/ من هذا القانون، إذا نقص عدد المساهمين أو رأس مال الشركة عن الحد الأدنى المحدد قانوناً جاز للوزارة منح الشركة مهلة ستة أشهر لتصحيح أوضاعها أو تحويل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية ، وفي حال عدم امتثال الشركة لطلب الوزارة خلال المهلة الممنوحة لها جاز للوزارة طلب حل الشركة قضائياً.

٤- يحق للشركة تحريك حساباتها المصرفية بعد إبراز صورة طبق الأصل عن سجلها التجاري.

مادة /٩١/ أسهم الشركة :

١- يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة.

١- تكون أسهم الشركة المساهمة اسمية.

٢- يجب ألا يقل السعر الرسمي للسهم عن خمسمائة ليرة سورية.

٤- مع مراعاة القيود الواردة على نقل ملكية الأسهم العينية ، يتمتع مالكو الأسهم العينية بنفس حقوق مالكي الأسهم النقدية.

٥- يتمتع جميع حاملي أسهم الشركة من الفئة ذاتها بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الالتزامات.

٦- يجوز في جميع الأحوال التي لم ينص فيها النظام الأساسي على منع صريح ، إصدار أسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية.

٧- أسهم الامتياز تمنح أصحابها حق الأولوية إما في استيفاء مبالغ مقطوعة أو نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم إضافة إلى ما يتوب هذه الأسهم من الأرباح أو في استعادة رأس المال عند تصفية الشركة أو في كل منهما، أو أية ميزة أخرى.

٨- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على حرمان حاملي أسهم الامتياز من حق التصويت في هيئاتها العامة.

٩- يجوز أن ينص النظام الأساسي على تحويل أسهم الامتياز إلى أسهم عادية وفقا للشروط التي يحددها النظام الأساسي للشركة.

١٠- يجوز أن ينص النظام الأساسي على إحداث فئة من الأسهم يحدد عددها أو نسبتها ولا يجوز تملكها إلا من السوريين.

١١- يجوز أن ينص النظام الأساسي على مضاعفة عدد الأصوات الممنوحة للأسهم التي احتفظ مالكوها بملكيتها لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية.

المادة /٩٢/ تسديد رأسمال الشركة :

١- أسهم الشركة إما نقدية وتدفع قيمتها نقداً دفعةً واحدةً أو على أقساط عند الاكتتاب ، وإما عينية وتعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة بالنقد ، وتعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية .

٢- يدفع عند الاكتتاب ٤٠% من القيمة الاسمية للسهم ويتم سداد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي للشركة.

٣- تسدد قيمة مساهمة المواطنين السوريين المقيمين ومن في حكمهم بالعملة السورية ، أما قيمة المساهمات الخارجية فتسدد بالقطع الأجنبي.

٤- يجب إثبات تسديد قيمة الأسهم النقدية بموجب إيصالات مصرفية.

٥- يجب تسليم المقدمات العينية أو نقل ملكيتها للشركة خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ التصديق على النظام الأساسي ، ولا تصدر الشركة الأسهم العينية لأصحابها إلا بعد تسليم هذه المقدمات أو نقل ملكيتها إلى الشركة.

٦- المكتتب مدين للشركة بكامل قيمة السهم ويجب عليه أن يدفع الأقساط في مواعيدها وإذا تأخر عن تسديد القسط المستحق في المدة المعينة لأدائه من قبل مجلس الإدارة وفقا للنظام الأساسي ، يحق لمجلس الإدارة بيع السهم.

المادة /٩٣/ الأسهم العينية :

١- إذا كان جزء من رأس مال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير من جهة محاسبية سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبة دولية معتمدة من الوزارة يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات . ويجب أن يتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته ما يشير إلى أنها قد أخذت علماً بمسؤوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها في حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أن التقديرات كانت خاطئة.

٢- يحق لكل من يتضرر من تقدير المقدمات العينية إقامة دعوى المسؤولية بوجه التضامن على المؤسسين والمساهمين العينيين والأشخاص الحائزين منافع خاصة وأعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات الأولين عندما يتضح وجود زيادة كبيرة مقصودة في تخمين المقدمات العينية أو الخدمات المؤداة.

٣- يسقط الحق بالتقادم إذا لم تقم هذه الدعوى خلال ثلاث سنوات من تاريخ شهر هذه الشركة أو شهر قرار الوزارة بالمصادقة على تعديل نظامها الأساسي.

المادة /٩٤/ عدم قابلية السهم للتجزئة :

يكون السهم في الشركة غير قابل للتجزئة ولكن يجوز لورثة الاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم أو في ملكية أكثر من سهم واحد من تركة مورثهم على أن يختاروا في الحالتين أحدهم ليمثلهم تجاه الشركة وإذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس الإدارة يسمي المجلس أو رئيس جلسة الهيئة العامة أحد الورثة.

لمادة /٩٥/ قيمة الأسهم :

١- تصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز إصدارها بقيمة أدنى من هذه القيمة.

٢- يحق للهيئة العامة غير العادية للشركة أن تقرر تعديل القيمة الاسمية للسهم بدمج الأسهم عندما تصدر سهماً جديداً مقابل عدد من الأسهم القديمة ، أو بتجزئة الأسهم عندما تصدر عدداً من الأسهم الجديدة مقابل سهم قديم. ويجب دائماً أن تكون قيمة السهم أو الأسهم الناتجة عن عملية الدمج أو التجزئة مساوية لقيمة السهم أو الأسهم قبل إجرائها.

٣- يحق للهيئة العامة غير العادية أو تقرر ألا تقل علاوة الإصدار عن حد تعينه.

المادة /٩٦/ منع تداول الأسهم: وأهم ما جاء في هذه المادة ما يلي :

١- لا يجوز تداول أسهم المؤسسين النقدية أو العينية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ شهر الشركة.

٢- لا يجوز تداول أسهم ضمان عضوية مجلس الإدارة قبل انقضاء ستة أشهر من تاريخ انقضاء العضوية في المجلس .

٣- في حال زيادة رأسمال الشركة بإحداث أسهم عينية جديدة فإنه لا يجوز تداول هذه الأسهم إلا بعد مرور خمس سنوات على تاريخ صدور القرار الوزاري القاضي بالتصديق على الزيادة.

المادة /٩٧/ شراء الشركة لأسهمها :

١- مع مراعاة أحكام المادة /86/ من هذا القانون يحق لمجلس إدارة الشركة المساهمة أن يقرر شراء أسهمها وبيعها وفق أحكام قانون سوق الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، كما يقرر المجلس كيفية التصرف بهذه الأسهم.

٢- يحق للهيئة العامة غير العادية للشركة المساهمة اتخاذ القرار باستهلاك أسهمها المشتراة من قبلها، وفقا للإجراءات المحددة لتخفيض رأس المال.

** الأســـــــــهم **

* تعريف السهم وأنواعه :

السهم هو الوثيقة التي تثبت ملكية المساهم لحصته في رأسمال الشركة المساهمة وهو غير قابل للتجزئة كما ورد في المادة /٩٤/ من قانون الشركات السوري /٣/لعام ٢٠٠٨ .

وهناك عدة أنواع للأسهم تتميز عن بعضها البعض وفقاً للأساس المستخدم للتمييز فيما بينها على النحو التالي :

١- أسهم من حيث شكل الملكية : وهي تنقسم إلى نوعين :

أ . أسهم أسمية : وهي الأسهم التي يدون عليها اسم المساهم ولا تنتقل ملكية هذه الأسهم إلا بالرجوع إلى الشركة المساهمة العامة والتأشير بما يفيد التنازل عنها وتحديد المشتري أو المساهم الجديد .

ب . أسهم لحاملها : وهي أسهم لا يسجل عليها اسم صاحبها ، وتنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر بمجرد الحيازة ويعتبر حامل السهم هو المالك ويتم نقل الملكية بطريق التسليم من يد إلى أخرى .

٢- أسهم من حيث طبيعة الحصة التي يدفعها المساهم : وهي نوعين :

أ . أسهم نقدية : وهي الأسهم التي يتم سداد قيمتها نقداً دفعةً واحدة أو على شكل دفعات (أقساط) كما نصت عليه المادة ٩٢/ الفقرة الأولى من قانون الشركات السوري /٣/ لعام ٢٠٠٨ .

ب . أسهم عينية : وهي الأسهم التي تصدرها الشركة مقابل المقدمات العينية المتمثلة في الأصول التي تنتقل ملكيتها للشركة مثل المباني والبضاعة وبراءة الإختراع وغيرها . ولا تصدر الشركة الأسهم العينية لأصحابها إلا بعد تسليم هذه المقدمات أو نقل ملكيتها إلى الشركة (الفقرة الخامسة من المادة ٩٢ السابقة) .

٣- من حيث حقوق حملة الأسهم : وتنقسم إلى نوعين :

أ . أسهم عادية : وهي الأسهم التي تعطي لأصحابها الحقوق العامة من حيث الحصول على جزء من أرباح الشركة وحق اقتسام صافي موجودات الشركة عند التصفية وحق التصويت دون أفضلية أو امتياز في الحقوق عن المساهمين الآخرين .

ب . أسم امتياز : وهي الأسهم التي تمنح أصحابها حق الأولوية إما في استيفاء مبالغ مقطوعة أو نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم إضافة إلى ما ينوب هذه الأسهم من الأرباح أو في استعادة رأس المال عند تصفية الشركة أو في كل منهما، أو أية ميزة أخرى (الفقرة السابعة من المادة ٩١ من قانون الشركات السوري). وعادةً فإن السهم الممتازة

صدر عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها بقصد إغراء الجمهور على الاكتتاب في الزيـادة ، كـذلك إذا ساءت أحوال الشركة وأصبحت عاجزةً عن الوفاء بسداد قيمة سندات القرض فقد تعرض على حملة سندات القرض حويل سنداتهم إلى أسهم ممتازة لتشجيعهم على قبول هذا التحويل .

٤ – **من حيث التأثير على حقوق الملكية :** قد تصدر الشركة بعض الأنواع من الأسهم والتي لا تؤثر على مجموع حقوق الملكية في الميزانية العمومية ومن هذه الأسهم :

أ . **أسهم المنحة :** وهي الأسهم التي تصدرها الشركة وتوزع على المساهمين مجاناً وبدون مقابل وذلك إذا مـا قرر ضم جزء من الأرباح المحجوزة أو الاحتياطيات إلى رأس المال (الفقرة /ب/ من المادة ١٠١ مـن قـانون لشركات السوري) .

ب . **أسهم التمتع :** وهي أسهم تمنح للمساهمين الذين استهلكت أسهمهم وذلك في الحالات التي تسمح فيهـا بـرد القيمة الاسمية للمساهمين وإلغاء أسهمهم . وتعطي هذه الأسهم للمساهم الحق في الحصول على نسبة معينـة مـن الأرباح كما يتمتع صاحبها بجميع الحقوق التي يستفيد منها أصحاب الأسهم العادية ما عدا الفائدة المحددة في نظام الشركة الأساسي واسترداد قيمة السهم الاسمية عند تصفية الشركة المساهمة . وتلجأ الشركات إلى منح المساهمين أسهم تمتع إذا كانت موجوداتها تستهلك بالاستعمال كالمناجم والآبار أو أنها تستثمر امتيازاً ستنتقل ملكيته للدولة بعد انقضاء فترة الامتياز .

** القيـــــم المختلفـــــــة للأسهـــــــــــم **

يمكن التمييز بين عدة قيم للسهم وهي :

١– **القيمة الاسمية للسهم :**

وهي القيمة المكتوبة على صك السهم و تتخذ هذه القيمة كأساس لتحديد أجمالي رأس مال الشركة عن طريق إيجاد حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة من كل نوع في القيمة الاسمية للأسهم(في سورية حددت القيمة الاسمية للسهم بخمسمائة ليرة سورية) .

٢ _ **قيمة إصدار الأسهم :**

وهي القيمة التي يصدر بها السهم ولا يجوز إصدار الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال (المادة ٩٥ الفقرة الأولى) ، إلا أنه يجوز إصدار الأسهم بأكثر من قيمتها الاسمية بعلاوة

الإصدار (الفرق بين القيمة الاسمية و بين سعر الإصدار) وهذه العلاوة تظهر في حساب خاص هو حساب احتياطي علاوة الإصدار .

٣ _ القيمة الحقيقية للسهم :

وهي تساوي حاصل قسمة صافي موجودات الشركة بعد إعادة تقديرها بالقيم الجارية (للموجودات والمطاليب) على عدد الأسهم أخذين بالاعتبار تغيرات الأسعار .

٤ _ القيمة السوقية للسهم :

وهي قيمة السهم في سوق التداول (البورصة) وتتأثر بالقيمة الحقيقية أو قد تساويها ، ولكن هناك عوامل أخرى تجعل القيمة السوقية أكثر أو أقل من القيمة الحقيقية مثل نسبة الأرباح التي توزعها الشركة والمضاربة في سوق البورصة واستقرار الوضع المالي والإداري للشركة .

٥ _ القيمة الدفترية للسهم :

يتم تحديد القيمة الدفترية للسهم على أساس ناتج قسمة القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة في تاريخ معين دون الحاجة إلى إعادة تقديرها على عدد الأسهم المصدرة وقد تزيد أو تقل القيمة الدفترية عن القيمة الاسمية حسب النتائج التي تحققها الشركة ، فإذا كانت الشركة تحقق أرباحاً يحتجز جزء منها في صورة احتياطي فان القيمة الدفترية للسهم تكون أعلى من القيمة الاسمية والعكس صحيح إذا كانت الشركة تحقق خسائر فان القيمة الدفترية للسهم تكون أقل من القيمة الاسمية .

**رأس المال الاسمي المصدر والمكتتب به والمدفوع **

١ _ رأس المال الاسمي المصدر :

وهو المبلغ الذي تصدره الشركة المساهمة من رأس مالها الاسمي ، لأن الشركة غير ملزمة بإصدار جميع رأس مالها مرة واحدة وإن كانت ملزمة بحد أدنى من رأس المال يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير (المادة ٨٩ الفقرة الثانية) .

٢ – رأس المال المكتتب به :

هو رأس المال الاسمي أو جزء منه والذي تم إصداره والاكتتاب به من قبل المساهمين ولم تسدد قيمته بعد ويجب أن يتناسب الجزء المكتتب به مع حاجة الشركة إلى الأموال ويجب أن يدفع عند الاكتتاب ٤٠% من القيمة

لاسمية للسهم ويتم سداد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام لأساسي للشركة (المادة ٩٢ الفقرة الثانية) .

٢ ـ رأس المال المدفوع :

هو الجزء الذي تم إصداره والاكتتاب به و دفعه فعلاً وتمثل المبالغ التي تم سدادها فعلاً من المساهمين سواء فعة واحدة أو على دفعات قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها ، وتسمى الدفعة الأولى بقسط الاكتتاب والدفعة الثانية بقسط لتخصيص والدفعة الثالثة بالقسط الأول وهكذا . وقد يحدد قسط الاكتتاب بالقسط الأول وقسط التخصيص بالقسط لثاني والدفعة الثالثة بالقسط الثالث .

** المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم رأس المال **

عند دراسة القيود الدفترية لعمليات إصدار الأسهم يجب التفرقة بين إصدار الأسهم النقدية والأسهم العينية :

أولاً : إصدار الأسهم النقدية : فيما يلي المعالجة المحاسبية لمختلف الحالات المتعلقة بالأسهم النقدية :

١) : أسهم نقدية تسدد قيمتها دفعةً واحدة :

يتم إصدار الأسهم النقدية على أن تسدد قيمتها نقداً دفعةً واحدةً أو على أقساط . ويتم الاكتتاب في هذه الأسهم من خلال المؤسسين ويجب على المؤسسين الاكتتاب بنسبة لا تقل عن ١٠% ولا تزيد على ٥٥% من رأس المال المعروض للاكتتاب ، ولا يجوز للمؤسس الشخص الطبيعي أن يكتتب بأكثر من عشرة بالمائة من رأس مال الشركة ، ويجب على المؤسسين تسديد ٤٠% من قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها قبل طرح باقي الأسهم على الاكتتاب العام بعد موافقة وزارة وهيئة الأوراق والأسواق بما يثبت ذلك قبل نشر الدعوة للجمهور في الصحف للاكتتاب على أسهم الشركة (المادة ١٠٠ من قانون الشركات ٣ لعام ٢٠٠٨) .

مثال :

تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره / ٢٥/ مليون ليرة سورية مقسم إلى ٥٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية ٥٠٠ ل.س للسهم الواحد ، وقام المؤسسون بالاكتتاب بـ ٢٥% من أسهم الشركة ثم طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام ، وقد سددت الأسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل خلال المدة المحددة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة المساهمة .

الحل : ٢٥٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم الصادرة

٢٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

إصدار ٥٠٠٠٠ سهم بسعر ٥٠٠ ل.س للسهم الواحد

٦٢٥٠٠٠٠ من حـــ / المؤسسين

٦٢٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين بـــ ٢٥% من رأس المال

٦٢٥٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٦٢٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ المؤسسين

تسديد المؤسسين قيمة الأسهم المكتتب بها

١٨٧٥٠٠٠٠من حـــ / المساهمين

١٨٧٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المساهمين بـــ ٧٥% من رأس المال

١٨٧٥٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١٨٧٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ المساهمين

تسديد المساهمون قيمة الأسهم المكتتب بها

٢) : أسهم نقدية تسدد قيمتها على أقساط :

تقوم بعض الشركات المساهمة وعند طرح الأسهم للاكتتاب العام بقبول قيمة الأسهم على دفعات إذا كانت قوانين البلد المنظمة لأحوال الشركات تسمح بذلك . وفي حالة تسديد قيمة السهم على أقساط يقوم المساهم بتاريخ الاكتتاب بتسليم طلب الاكتتاب إلى المصرف ويدفع جزءاً من قيمة الأسهم ويسمى هذا القسط " قسط الاكتتاب " أو " القسط الأول " ومن ثم يدفع المساهمون بقية الأقساط في المواعيد المحددة لتسديد قيمة الأقساط .

ومن الناحية المحاسبية فإن المعالجة المحاسبية تكون على مراحل :

أ . إصدار الأسهم : ××× من حـــ/ الأسهم الصادرة

××× إلى حـــ/ رأس المال

ب . الاكتتاب على الأسهم :

من مذكورين

××× حـــ/ مساهمين القسط الأول (اكتتاب)

××× حـــ/ مساهمين القسط الثاني (تخصيص)

××× حـــ/ مساهمين القسط الثالث

××× إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

ج . سداد القسط الأول (اكتتاب) :

××× من حـــ / المصرف

××× إلى حـــ/ مساهمين القسط الأول (اكتتاب)

د . سداد قيمة الأقساط التالية :

-سداد القسط الثاني: ××× من حـــ/ المصرف

××× إلى حـــ/ مساهمين القسط الثاني (تخصيص)

- سداد القسط الثالث : ××× من حـــ/ المصرف

××× إلى حـــ/ مساهمين القسط الثالث

مثال :

في ٢٠٠٨/١/١ تأسست الشركة المساهمة العامة لصناعة الزيوت برأس مال قدره / ٥٠٠٠٠٠٠٠ / ل.س موزع على ١٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ٥٠٠ ل.س ، وقد غطي الاكتتاب على النحو التالي :

١- في ١/١٥/ اكتتب المؤسسون بنسبة ٢٥% من رأس مال الشركة وسددوا قيمتها دفعةً واحدة.

٢- في١/٢٠/ طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام فاكتُتب بها جميعاً وسدد ٤٠% من القيمة الاسمية عند الاكتتاب وباقي القيمة على قسطين متساويين الأول بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١ والثاني في ٢٠٠٨/٩/١ .

المطلوب :

١- إثبات قيود اليومية في دفاتر الشركة المساهمة .

٢- تنظيم الميزانية الافتتاحية للشركة في ٢٠٠٨/١/٢٠ .

الحل : - إصدار الأسهم : ٥٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم الصادرة

٥٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

- سداد المؤسسين لقيمة الأسهم دفعةً واحدةً :

١٢٥٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المؤسسين

٥٠٠٠٠٠٠٠ × ٢٥% = ١٢٥٠٠٠٠٠

- اكتتاب المساهمين بنسبة ٧٥% من الأسهم :

من مذكورين

١٥٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين القسط الأول (اكتتاب)

١١٢٥٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين القسط الثاني تخصيص (٢٢٥٠٠٠٠٠ × ١/٢)

١١٢٥٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين القسط الثالث (٢٢٥٠٠٠٠٠ × ١/٢)

٣٧٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

- سداد القسط الأول (اكتتاب) :

١٥٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين القسط الأول (اكتتاب)

٣٧٥٠٠٠٠٠ × ٤٠% = ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.س القسط الأول

- سداد القسط الثاني بتاريخ ١/٦/ ٢٠٠٨:

١١٢٥٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١١٢٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين القسط الثاني (تخصيص)

- سداد القسط الثالث بتاريخ ١/٩/٢٠٠٨ :

١١٢٥٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١١٢٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين القسط الثالث

أصول الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة العامة للزيوت في ٢٠٠٨/١/٢٠ خصوم

٢٧٥٠٠٠٠٠	المصرف	٥٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
١١٢٥٠٠٠٠	مساهمين القسط الثاني		١٠٠٠٠سهم بسعر ٥٠٠ ل.س
١١٢٥٠٠٠٠	مساهمين القسط الثالث		
٥٠٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠٠	

٣) : الاكتتاب بأقل من الأسهم المطروحة :

جاء في المادة /٩٠/ الفقرة الثالثة من قانون الشركات لعام ٢٠٠٨ ما يلي : مع مراعاة أحكام المادة/86/ من هذا القانون ، إذا نقص عدد المساهمين أو رأس مال الشركة عن الحد الأدنى المحدد قانوناً ، جاز للوزارة منح الشركة مهلة ستة أشهر لتصحيح أوضاعها أو تحويل شكلها القانوني إلى شركة محدودة المسؤولية ، وفي حال عدم امتثال الشركة لطلب الوزارة خلال المهلة الممنوحة لها جاز للوزارة طلب حل الشركة قضائياً . وفي ضوء المادة السابقة فإن على المؤسسين القيام بأحد الإجراءين التاليين :

أ . تسديد المبلغ اللازم حتى يصبح رأس مال الشركة المكتتب به فعلاً يساوي الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون خلال مهلة ستة أشهر لتصحيح أوضاعها :

مثال : تأسست شركة مساهمة برأسمال حده الأدنى /١٠/ مليون ليرة سورية موزعاً على ٢٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد ٥٠٠ ل.س وقد اكتتب المؤسسون بما يعادل ٢٠% من أسهم الشركة وطرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام ولم يكتتب المساهمون إلا بـ ١٣٠٠٠ سهم فقرر المؤسسون الاكتتاب ببقية السهم المطروحة .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة المتعلقة بتأسيس الشركة وإتمام الاكتتاب على أنبهم الشركة علماً بأن قيمة الأسهم تم سدادها دفعةً واحدةً.

الحل :

١٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم الصادرة

١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

إصدار ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س للسهم الواحد

٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المؤسسين

٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين على ٢٠% من أسهم الشركة

٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المؤسسين

سداد المؤسسين لقيمة أسهمهم

٥٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين

٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المساهمين على ١٠٠٠٠ سهم

٥٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين

سداد المساهمين لقيمة ١٠٠٠٠ سهم

٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المؤسسين

٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين على باقي الأسهم الصادرة

٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المؤسسين

سداد الأسهم المتبقية من قبل المؤسسين

ب . إذا تخلفت الشركة عن تسديد المبلغ اللازم خلال مدة الستة أشهر جاز للوزارة طلب حل الشركة قضائياً وتصفيتها ، وإذا كان رأس المال المكتتب به يزيد عن الحد الأدنى الذي قررته الوزارة للشركة فيصبح رأس مال الشركة المصرح به هو رأس مالها المكتتب به .

مثال : بفرض أنه في المثال السابق ونتيجةً لعدم بلوغ الاكتتاب للنصاب القانوني اللازم لتأسيس الشركة فقد قرر المؤسسون الرجوع عن تأسيس الشركة .

المطلوب : إثبات قيود اليومية المتعلقة بإلغاء الاكتتاب .

الحل :

١٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم الصادرة

١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

إصدار ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س للسهم الواحد

٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المؤسسين

٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين على ٢٠% من أسهم الشركة

٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المؤسسين

سداد المؤسسين لقيمة أسهمهم

٥٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين

٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المساهمين على ١٠٠٠٠ سهم

٥٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين

سداد المساهمين لقيمة ١٠٠٠٠ سهم

١٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال

إلى مذكورين

٧٠٠٠٠٠٠ حـ/ المصرف

٣٠٠٠٠٠٠ حـ/ الأسهم الصادرة

رد المبالغ للمؤسسين والمساهمين والرجوع عن تأسيس الشركة

وإن كانت هناك مصاريف تأسيس فيتحملها المؤسسون بالتضامن والتكافل فيما بينهم .

٤) : الاكتتاب بأكثر من الأسهم المطروحة :

إذا تبين أن الاكتتاب قد جاوز عدد الأسهم المطروحة ، فيجب أن توزع هذه الأسهم غرماً(١) بين المكتتبين على أن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل (المادة /١١٣/ تجاوز الاكتتاب لعدد الأسهم المطروحة) ، أو رد المبالغ الزائدة على قيمة أسهم الشركة المساهمة العامة المطروحة وإعادة المبالغ الفائضة عن قيمة الأسهم المخصصة للمكتتبين إلى أصحابها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ شهر الشركة (المادة ١١٤ الفقرة الثالثة من قانون الشركات لعام ٢٠٠٨) .

مثال :

تأسست شركة مساهمة عامة برأسمال قدره /١٠/ مليون ليرة سورية موزعاً على ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد ، وقد قام المؤسسون بالاكتتاب بـ ٣٠% من أسهم الشركة ثم طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام حيث اكتتب الجمهور بـ ٨٠٠٠ سهم وتقرر رد الزيادة لأصحابها بعد إجراء عملية التخصيص ولمدة لا تتجاوز /٣٠/يوماً .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل : ١٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم الصادرة

١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

إصدار ١٠٠٠٠ سهم بقيم اسمية ١٠٠٠ ل.س للسّهم

٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المؤسسين

٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين على ٣٠% من الأسهم الصادرة

٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المؤسسين

سداد المؤسسين لحصتهم البالغة ٣٠٠٠ سهم × ١٠٠٠ ل.س

٨٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين

٨٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المساهمون على ٨٠٠٠ سهم

٨٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٨٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين

سداد المساهمين للأسهم المكتتب عليها

مجموع الاكتتاب = ٣٠٠٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠٠٠ = ١١٠٠٠٠٠٠ ل.س وهناك زيادة ١٠٠٠٠٠٠ ل.س .

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم الصادرة

١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

رد الزيادة في الأسهم المكتتب عليها

(١) غرماً : أي التوزيع النسبي بين المكتتبين ، كما هو الحال في التخصيص النسبي .

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا قررت الشركة رد الزيادة في الاكتتاب فيتم أولاً تخصيص الأسهم على المساهمين أي تحديد الأسهم المخصصة لكل مساهم ، وهناك طريقتان لتخصيص الأسهم على المساهمين :

أ . طريقة التخصيص التاريخي :

بموجب هذه الطريقة تقبل جميع الاكتتابات التي وقعت حتى التاريخ الذي تم عنده تغطية رأس المال وبالتالي ترد جميع الاكتتابات التي وقعت بعد هذا التاريخ .

ب . طريقة التخصيص النسبي :

وهذه الطريقة أكثر شيوعاً بموجبها يتم تخصيص الأسهم على المساهمين كما يلي :

$$\text{الأسهم المخصصة للمساهم} = \frac{\text{مجموع الأسهم التي اكتتب بها المساهم} \times \text{الأسهم المطروحة للاكتتاب(الصادرة)}}{\text{مجموع الأسهم المكتتب بها}}$$

فمثلاً إذا كانت الأسهم المطروحة للاكتتاب ٣٠٠٠٠ سهماً وتم الاكتتاب على ٤٥٠٠٠ سهم وبفرض أن أحد المساهمين اكتتب على ٣٦٠٠ سهماً فإن ما يخصص لهذا المساهم هو :

٣٦٠٠ × ٣٠٠٠٠ /٤٥٠٠٠ = ٢٤٠٠ سهم أي أن الشركة ترد لهذا المساهم ما دفعه عن ١٢٠٠ سهم .

وهناك بعض الشركات يمكن أن تعتبر الزيادة المدفوعة عند الاكتتاب كمبالغ مدفوعة مقدماً عن الأقساط القادمة .

مثال : في ١/٤/ ٢٠٠٨ تأسست الشركة المساهمة العامة لتصنيع إطارات السيارات برأس مال قدره /١٢٠٠٠٠٠٠٠/ ل.س موزع على ١٢٠٠٠٠ سهم ، القيمة الاسمية للسهم الواحد ١٠٠٠ ل.س ، ، وفي ١/٥/ ٢٠٠٨ اكتتب المؤسسون بنسبة ٢٥% من الأسهم وطرحت الأسهم الباقية على الاكتتاب العام ، وقد تم الاكتتاب بـ ٩٦٠٠٠ سهم وتم التسديد على ثلاثة أقساط وذلك على النحو التالي :

٥٠٠ ل.س قسط أول من قيمة السهم (اكتتاب) يدفع في ١/٥/

٢٥٠ ل.س قسط ثاني من قيمة السهم يدفع في ١/٦/

٢٥٠ ل.س قسط ثالث من قيمة السهم يدفع في ١/٧/

المطلوب : تسجيل قيود اليومية اللازمة علماً بأن المؤسسين قرروا تخصيص الأسهم واعتبار الزيادة مدفوعة مقدماً عن الأقساط التالية .

الحل :

١٢٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم الصادرة

١٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

إصدار ١٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد

٣٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المؤسسين

٣٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين بـــ ٢٥%من الأسهم الصادرة

٣٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٣٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المؤسسين

سداد المؤسسين لأسهمهم المكتتب عليها

من مذكورين

٤٥٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين قسط أول اكتتاب

٢٢٥٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين قسط ثاني

٢٢٥٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين قسط ثالث

٩٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم الصادرة

الاكتتاب على ٩٠٠٠٠ سهم للمساهمين بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم

الاكتتاب على ٩٦٠٠٠ سهم ودفع القسط الأول اكتتاب = ٩٦٠٠٠ × ٥٠٠ ل.س = ٤٨٠٠٠٠٠٠ ل.س .

٤٨٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٤٨٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين قسط أول اكتتاب

سداد قسط الاكتتاب في ١/٥/

الزيادة المدفوعة في القسط الأول اكتتاب = ٤٨٠٠٠٠٠٠ – ٤٥٠٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠٠ ل.س

٣٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ مساهمين قسط أول اكتتاب

٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص

الاحتفاظ بالزيادة لحين سداد القسط الثاني

١٩٥٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١٩٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص

٢٢٥٠٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠٠٠ = ١٩٥٠٠٠٠٠ ل.س الباقي من القسط الثاني ١/٦

٢٢٥٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٢٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين قسط ثالث ٧/١

سداد القسط الثالث ٧/١/

بفرض أن الشركة قررت إجراء التخصيص ورد الزيادة لأصحابها مباشرةً عندها يتم رد الزيادة في ٥/١/ بالقيد:

٣٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ مساهمين قسط أول اكتتاب

٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

إقفال حساب مساهمين قسط أول اكتتاب

٥) : تسديد أقساط الأسهم النقدية بشكل مسبق :

تجيز قوانين بعض الدول ومنها سورية بأن تسدد قيمة الأسهم على أقساط ويمكن أن تسدد أقساط الأسهم النقدية بشكل مسبق .

مثال :

في ١/١/ ٢٠٠٨ تأسست شركة مساهمة عامة برأس مال يبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.س موزع إلى ٧٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم واحد ١٠٠٠ ل.س . وقد اكتتب المؤسسون بـــ ٢٠ ألف سهم والباقي من الأسهم طرحت للاكتتاب العام ، وقد تم تسديد قيمة القسط الأول البالغ ٢٥٠ ل.س عن كل سهم وقررت الشركة أن يتم سداد قيمة الأسهم الباقية على ثلاثة أقساط متساوية القيمة وفي التواريخ ١ /٣ و ١/ ٧ و ١١/١ .

وفي ٣/٣ تبين أن كافة المساهمين دفعوا القسط المطلوب باستثناء المساهم أحمد المكتتب بـــ ١٠٠٠ سهم سدد بتاريخ سداد القسط الثاني كامل الأقساط دفعة واحدة .

وفي ٣ /٧ تبين من كشف المصرف أن كافة المساهمين سددوا القسط الثالث إلا أن المساهم خالد دفع مسبقاً باقي قيمة أسهمه البالغة عددها ٢٥٠٠ سهماً.

وفي ٣ /١١ / سدد المساهمون قيمة القسط الرابع .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة المساهمة العامة .

الحل : هناك طريقتان للحل : ١ _ **الحل بطريقة توسيط حساب المدفوعات المسبقة :**

٧٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم الصادرة

٧٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

إصدار ٧٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسم الواحد

٢٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ المؤسسين

٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين بـــ ٢٠ ألف سهم القيمة الاسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم

٢٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ / المصرف

٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ / المؤسسين

سداد المؤسسين للأسهم المكتتب عليها

من مذكورين

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط أول اكتتاب ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثاني ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثالث ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط رابع ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

٥٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ / الأسهم الصادرة

إصدار ٥٠ ألف سهم للمساهمين القيمة الاسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم

١٢٥٠٠٠٠٠ من حـــ / المصرف

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ / مساهمين قسط أول اكتتاب

٥٠٠٠٠ × ٢٥ % تسديد المساهمين قسط الاكتتاب

ـــ ٣ / ٣ / ٢٠٠٨ ـــ

١٣٠٠٠٠٠٠ من حـــ / المصرف إلى مذكورين

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثاني

٥٠٠٠٠٠ حـــ / مدفوعات مسبقة (أحمد) ١٠٠٠ × ٥٠٠ ل.س

سداد المساهمون القسط الثاني و دفع أحمد مسبقاً الأقساط الباقية من أسهمه (قيمة القسط الثالث و الرابع)

ـــ ٣ / ٧ / ٢٠٠٨ ـــ

من مذكورين

١٢٨٧٥٠٠٠ حـــ /المصرف (١٢٥٠٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠ قسط أحمد + ٦٢٥٠٠٠ قسط رابع لخالد)

٢٥٠٠٠٠ حـــ / مدفوعات مسبقة (أحمد)

إلى مذكورين

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثالث

٦٢٥٠٠٠ حـــ / مدفوعات مسبقة (خالد) ٢٥٠٠ × ٢٥٠ ل.س

سداد المساهمون القسط الثالث و ما دفعه خالد مسبقاً عن أسهمه

ـــ ٣ / ١١ / ٢٠٠٨ ـــ

من مذكورين

١١٦٢٥٠٠٠ حـــ / المصرف ١٢٥٠٠٠٠٠ – (٢٥٠٠٠٠ قسط أحمد – ٦٢٥٠٠٠ قسط خالد)

٢٥٠٠٠٠ حـــ / مدفوعات مسبقة احمد

٦٢٥٠٠٠ حـــ / مدفوعات مسبقة خالد

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين قسط رابع

سداد المساهمون للقسط الرابع والأخير وتمكين دمج حسابي المدفوعات المسبقة بحساب واحد

٢ ـ الحل بطريقة تسجيل المدفوعات المسبقة مباشرة في حساب الأقساط العائدة لها : لا يتم توسيط حساب مدفوعات مسبقاً وإنما تسجيل هذه المدفوعات مباشرة في القسط العائدة له :

٧٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم الصادرة

٧٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

إصدار ٧٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسم الواحد

٢٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ المؤسسين

٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المؤسسين بـــ ٢٠ ألف سهم القيمة الاسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم

٢٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ / المصرف

٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ / المؤسسين

سداد المؤسسين للأسهم المكتتب عليها

من مذكورين

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط أول اكتتاب ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثاني ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثالث ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط رابع ٥٠٠٠٠ × ٢٥ % × ١٠٠٠ ل.س

٥٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ / الأسهم الصادرة

إصدار ٥٠ ألف سهم للمساهمين القيمة الاسمية ١٠٠ ل.س للسهم

١٢٥٠٠٠٠٠ من حـــ / المصرف

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ / مساهمين قسط أول اكتتاب

٥٠٠٠٠ × ٢٥ % تسديد المساهمين قسط الاكتتاب

ـــ ٣ / ٣ / ٢٠٠٨ ـــ

١٣٠٠٠٠٠٠ من حـــ / المصرف

إلى مذكورين

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثاني

٢٥٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط ثالث ١٠٠٠ × ٢٥٠ ل.س

٢٥٠٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط رابع ١٠٠٠ × ٢٥٠ ل.س

تسديد القسط الثاني و المدفوعات المسبقة للمساهم أحمد (القسط الثالث والرابع)

ـــ ٣ / ٧ / ٢٠٠٨ ـــ

١٢٨٧٥٠٠٠ من حـــ / المصرف

إلى مذكورين

١٢٢٥٠٠٠٠ حـــ / مساهمين القسط الثالث

٦٢٥٠٠٠ حـــ / مساهمين قسط رابع ٢٥٠٠ سهم × ٢٥٠ ل.س

تسديد القسط الثالث والمدفوعات المسبقة للمساهم خالد (القسط الرابع)

ـــ ٣ / ١١ / ٢٠٠٨ ـــ

١١٦٢٥٠٠٠ من حـــ / المصرف

١١٦٢٥٠٠٠ إلى حـــ / مساهمين قسط رابع

تسديد الباقي من القسط الرابع ١٢٥٠٠٠٠٠ – (٢٥٠٠٠٠ احمد + ٦٢٥٠٠٠ خالد)

٦) : التأخر عن تسديد أقساط الأسهم المستحقة :

قد يحدث أن يتأخر بعض المساهمين عن سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها ، ومن ثم تقوم الشركة ببيـــع أسهم ذلك المساهم المتأخر عن الأقساط في مواعيدها ، وفي هذه الحالة يفتح بدفاتر الشركة حساب يسمى " حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع " حيث يجعل مديناً بالعناصر التالية :

١– الأقساط المستحقة غير المدفوعة .

٢– الأقساط غير المستحقة .

٢– فوائد التأخير التي قد تترتب على المساهم المتأخر عن الدفع .

٣– المصروفات المدفوعة عن عملية بيع الأسهم.

ويجعل دائناً بما يلي :

١– ثمن بيع الأسهم .

٢– بما تعهد به المشتري الجديد من أقساط .

وإذا كانت نتيجة البيع للأسهم خسارة يتوجب على المساهم المتأخر دفع رصيد حسابه ويكون القيد :

××× من حـــ/المصرف

××× إلى حـــ/المساهمين المتأخرين عن الدفع

وإذا كانت نتيجة بيع الأسهم ربح (أو خسارة لا تتجاوز حقوق المساهم المتأخر عن الدفع) يعتبر الرصـــيد أمانـــة للمساهم المتأخر في ذمة الشركة ويجب عليها دفعها له لإقفال حسابه وذلك بالقيد :

××× من حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع ××× إلى حـــ/المصرف

مثال :

أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٦٠٠٠٠ سهم نقدي بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س سهم الواحد يدفع منها ٦٠٠ ل.س عند الاكتتاب (قسط أول) والثاني يعتبر قسط تخصيص ، وقد تم الاكتتاب في كل الأسهم ودفعت أقساط التخصيص في موعدها المحدد بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١ فيما عدا القسط المستحق على المساهم كمال المكتتب بـــ ٧٥٠ سهم . وفي

٢٠٠٨/٦/٣٠ تم بيع أسهم كمال إلى المساهم الجديد مروان واحتسبت فوائد تأخير بمعدل ٨% وبلغت مصاريف بيع الأسهم ١٢٠٠٠ ل.س دفعتها الشركة نقداً .

المطلوب : تسجيل قيود اليومية وتصوير حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع بدفاتر الشركة حسب الحالتين التاليتين : أ- إذا كان سعر بيع السهم إلى مروان ٨٠٠ ل.س .

ب_ إذا كان سعر بيع السهم إلى مروان ٤٠٠ ل.س .

الحل : أ- إذا كان سعر بيع السهم إلى مروان ٨٠٠ ل.س :

٦٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم الصادرة

٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

إصدار ٦٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد

من مذكورين

٣٦٠٠٠٠٠٠ حـ/ مساهمين قسط أول اكتتاب (٦٠٠٠٠ سهم × ٦٠٠ ل.س)

٢٤٠٠٠٠٠٠ حـ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص

٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم الصادرة

اكتتاب المساهمين على الأسهم الصادرة

٣٦٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٣٦٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مساهمين قسط أول اكتتاب

سداد المساهمين للقسط الأول اكتتاب

٢١٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٢٣٧٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص

تسديد القسط الثاني عدا المساهم كمال المكتتب بـ ٧٥٠ سهم

٣٢٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين متأخرين عن الدفع (كمال)

إلى مذكورين

٣٠٠٠٠٠ حـ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص (٧٥٠ × ٤٠٠ ل.س)

٨٠٠٠ حـ/ فوائد تأخير (٣٠٠٠٠٠ × ٨% × ٣/١)

١٢٠٠٠ حـ/ الصندوق (مصروفات)

فتح حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع وتحميله بقيمة القسط وبفوائد التأخير وبمصروفات البيع

٦٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع

بيع أسهم كمال بسعر ٨٠٠ ل.س للسهم الواحد

٢٨٠٠٠٠ من حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع

٢٨٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

دفع المبلغ المستحق لكمال

منه حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع له

	إلى مذكورين	٦٠٠٠٠٠	من حـــ/ المصرف
٣٠٠٠٠٠	حـــ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص		
٨٠٠٠	حـــ/ فوائد تأخير		
١٢٠٠٠	حـــ/ الصندوق		
٢٨٠٠٠٠	إلى حـــ/ المصرف		
٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠	

ب_ إذا كان سعر بيع السهم إلى مروان ٤٠٠ ل.س :

تبقى القيود في الحالة (أ) ويتغير فيها قيد بيع الأسهم وقيد معالجة رصيد حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع :

٣٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٣٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع

بيع أسهم كمال بسعر ٤٠٠ ل.س للسهم

٢٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف ٢٠٠٠٠ إلى حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع

سداد كمال المستحق عليه

منه حـــ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع له

	إلى مذكورين	٣٠٠٠٠٠	من حـ/ المصرف
٣٠٠٠٠٠	حـ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص	٢٠٠٠٠	من حـ/ المصرف
٨٠٠٠	حـ/ فوائد تأخير		
١٢٠٠٠	حـ/ الصندوق		
٣٢٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠	

ثانياً : إصدار الأسهم العينية :

يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة أن يقدموا مقابل أسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد ، ويعتبر من المقدمات العينية حقوق الامتياز والاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية (الفقرة الأول من المادة ٩٢ من قانون الشركات) وقد نصت المادة /٩٣/ من القانون المذكور والمتعلقة بالأسهم العينية على ما يلي :

1ـ إذا كان جزء من رأس مال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير من جهة محاسبية سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبة دولية معتمدة من الوزارة يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات . ويجب أن يتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته ما يشير إلى أنها قد أخذت علماً بمسؤوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها في حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أن التقديرات كانت خاطئة.

2ـ يحق لكل من يتضرر من تقدير المقدمات العينية إقامة دعوى المسؤوليه بوجه المتضامن على المؤسسين والمساهمين العينيين والأشخاص الحائزين منافع خاصة وأعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات الأولين عندما يتضح وجود زيادة كبيرة مقصودة في تخمين المقدمات العينية أو الخدمات المؤداة.

3ـ يسقط الحق بالتقادم إذا لم تقم هذه الدعوى خلال ثلاث سنوات من تاريخ شهر هذه الشركة أو شهر قرار الوزارة بالمصادقة على تعديل نظامها الأساسي .

ملاحظة : لا يجوز تداول الأسهم العينية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ شهر الشركة (بالنسبة للمؤسسين)،أو تاريخ صدور القرار الوزاري (بالنسبة إلى زيادة رأس المال) حسب المادة /٩٦/ من قانون الشركات لعام ٢٠٠٨.

مثال :

تأسست شركة مساهمة عامة برأسمال قدره /٧٥٠٠٠٠٠٠/ ل.س قسم إلى ٧٥ ألف سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠٠ ل.س ، وقد قدم المؤسسون لقاء حصتهم البالغة ٤٠% من رأس المال المقدمات العينية والنقدية التالية :

٩٠٠٠٠٠٠ أراضي ، ٦٠٠٠٠٠٠ مباني ، ٣٠٠٠٠٠٠ أثاث ، ١٢٠٠٠٠٠٠ نقدية ، وتم طرح بقية الأسهم للاكتتاب العام وغطي منها ما نسبته ٨٠% من أسهم رأس المال الباقية .

المطلوب : ١- إثبات قيود اليومية اللازمة .

٢- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة .

الحل : من مذكورين

١٨٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم العينية

٥٧٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم النقدية

٧٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

إصدار ٧٥ ألف سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد

٣٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المؤسسين إلى مذكورين

١٨٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم العينية

١٢٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم النقدية

اكتتاب المؤسسين على ٤٠% من أسهم الشركة

من مذكورين

٩٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ أراضي

٦٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مباني

٣٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ أثاث

١٢٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ المصرف ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المؤسسين

سداد قيمة الأسهم النقدية والعينية من قبل المؤسسين

٣٦٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المساهمين

٣٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم النقدية الصادرة

اكتتاب المساهمين على ٤٥٠٠٠٠٠٠ × ٨٠% من أسهم رأس المال الباقية

٣٦٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٣٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المساهمين

سداد المساهمين لقيمة أسهمهم النقدية

٩٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ رأس المال

٩٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم النقدية

تخفيض رأس المال بالأسهم النقدية غير المكتتب عليها

أصول | الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة العامة | خصوم

٩٠٠٠٠٠٠	أراضي		٦٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال	
٦٠٠٠٠٠٠	مباني			١٨٠٠٠٠٠٠ أسهم عينية	
٣٠٠٠٠٠٠	أثاث			٤٨٠٠٠٠٠٠ أسهم نقدية	
٤٨٠٠٠٠٠٠	مصرف			(رأس المال المصرح به = ٧٥٠٠٠٠٠٠ ل.س)	
٦٦٠٠٠٠٠٠			٦٦٠٠٠٠٠٠		

**** إصدار الأسهم العينية مقابل تقديم ميزانية محل تجاري أو مشروع صناعي :**

إذا كانت الأسهم العينية ستقدم لقاء ميزانية محل تجاري أو منشأة صناعية فتكون القيود على ثلاث مراحل :

أ. من مذكورين --

xxx حـ/ الأسهم النقدية

xxx حـ/ الأسهم العينية xxx إلى حـ/ رأس المال

إصدار الأسهم النقدية والعينية

ب. xxx من حـ/ المؤسسين

xxx إلى حـ/ الأسهم العينية

اكتتاب المؤسسين على الأسهم العينية

ج. من مذكورين إلى مذكورين

xxx حـ/ المباني xxx حـ/ الدائنون

xxx حـ/ الآلات xxx حـ/ أوراق الدفع

xxx حـ/ البضاعة xxx حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

xxx حـ/ أوراق مالية xxx حـ/ مخصص الآجيو

xxx حـ/ المدينون xxx حـ/ المؤسسين – أسهم عينية

xxx حـ/ أوراق القبض

سداد قيمة الأسهم العينية من قبل المؤسسين

يمكن أن نواجه أحد الاحتمالات الثلاثة التالية عند تقديم ميزانية منشأة تجارية أو صناعية :

١- أن تكون قيمة صافي الأصول المقدمة تساوي قيمة الأسهم العينية .

٢- أن تكون قيمة صافي الأصول المقدمة اقل من قيمة الأسهم العينية والفرق يعتبر هنا شهرة محل .

٣- أن تكون قيمة صافي الأصول المقدمة أكبر من قيمة الأسهم العينية و الفرق يعتبر هنا احتياطي رأس المال .

لاحظة : عند استلام موجودات و مطلوبات منشأة تجارية أو صناعية لقاء أسهم عينية فإنها تسجل في دفاتر شركة المساهمة العامة بالقيمة التي تم الاتفاق أن تقيم بها ماعدا المدينون وأوراق القبض فإنها تبقى بقيمتها لأصلية وإن كانت قد قدرت بأقل منها فالفرق يشكل به مخصص .

مثال :

ي ٢٠٠٨/١/١ تأسست شركة مساهمة عامة لتصنيع الزجاج برأسمال قدره / ٤٥٠٠٠٠٠٠ / ل.س موزع على ٩٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد ٥٠٠ ل.س منها ٢٢٥٠٠ سهم عيني خصصت للمقدمات العينية من ركة التضامن للشريكين هادي وفادي و٦٧٥٠٠ سهم نقدي اكتتب المؤسسون فيها بـ ١٧٥٠٠ سهم وسددوا بمتها دفعةً واحدةً والباقي طرحت للاكتتاب العام الذي تم تغطيته بحيث تدفع قيمة هذه الأقساط على قسطين الأول دفعه المساهمون في ٢٠٠٨/٣/١ ، والثاني في ٢٠٠٨/٨/١ .

في ٢٠٠٨/٣/١٠ تم نقل ملكية شركة التضامن إلى الشركة المساهمة العامة وكانت ميزانية شركة التضامن تتألف ن العناصر التالية :

أصول			ميزانية هادي وفادي التضامنية		خصوم
٢٤٠٠٠٠٠	مباني		٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال	
٤٥٠٠٠٠	أثاث			٣٠٠٠٠٠٠ الشريك هادي	
٢٢٥٠٠٠٠	آلات			٢٠٠٠٠٠٠ الشريك فادي	
٤٨٠٠٠٠	سيارات		٦٠٠٠٠٠	احتياطي عام	
٣٧٥٠٠٠٠	بضاعة		٧٥٠٠٠٠	جاري الشريك هادي	
٢٧٥٠٠٠٠	مدينون		٤٠٠٠٠٠	جاري الشريك فادي	
٧٤٠٠٠٠	أوراق قبض		١٠٠٠٠٠٠	قرض دائن	
٣٠٥٠٠٠	مصرف		٢٤٤٠٠٠٠	دائنون	
			٢٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع	
			٢٥٠٠٠٠	مخصص استهلاك مباني	
			١٠٠٠٠٠	مخصص استهلاك أثاث	
			١٠٠٠٠٠	مخصص استهلاك سيارات	
			٤٥٠٠٠٠	مخصص استهلاك آلات	
			٣٥٠٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها	
١٣١٢٥٠٠٠			١٣١٢٥٠٠٠		

وقد اتفقت الشركة المساهمة العامة مع شركة التضامن على ما يلي :

١- تنتقل جميع الأصول إلى الشركة المساهمة العامة عدا النقدية بالمصرف وبالقيم التالية :

٣٠٠٠٠٠٠ مباني ، ٢٠٠٠٠٠٠ آلات ، ٤٠٠٠٠٠ سيارات ، ٣٦٠٠٠٠ أثاث ، ٤٥٠٠٠٠٠ بضاعة ٢٦٩٠٠٠٠ مدينون .

٢- تتعهد الشركة المساهمة بسداد المستحق للدائنين وأوراق الدفع ، أما القرض فتسدده شركة التضامن .

٣- يحصل الشركاء في شركة التضامن على أسهم عينية مقابل المقدمات العينية التي انتقلت إلى الشركة المساهما العامة تبلغ قيمتها ١١٢٥٠٠٠٠ ل.س .

٤- تتحمل شركة التضامن مصروفات التصفية التي بلغت ٥٥٠٠٠ ل.س .

المطلوب : ١) : إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة في دفاتر الشركة المساهمة العامة

٢) : إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة العامة في ٢٠٠٨/٣/١٠ .

ل :

) : إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة في دفاتر الشركة المساهمة العامة :

من مذكورين

٣٣٧٥٠٠٠٠ حـــ / الأسهم النقدية

١١٢٥٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم العينية ٤٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

إصدار ٦٧٥٠٠ سهم نقدي و ٢٢٥٠٠ سهم عيني

٨٧٥٠٠٠٠ من حـــ / المؤسسين

٨٧٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم النقدية

اكتتاب المؤسسون على ١٧٥٠٠ سهم نقدي

٨٧٥٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

٨٧٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ المؤسسين

سداد المؤسسين لأسهمهم المكتتب عليها

من مذكورين

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين قسط أول اكتتاب

١٢٥٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين قسط ثاني تخصيص

١١٢٥٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين – أسهم عينية إلى مذكورين

٢٥٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم النقدية

١١٢٥٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم العينية

اكتتاب الجمهور من المساهمين على بقية أسهم الشركة

– دفع قسط الاكتتاب في ٢٠٠٨/٣/١ –

١٢٥٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين قسط أول اكتتاب – أسهم نقدية

تسديد المساهمون للقسط الأول اكتتاب

– سداد الأسهم العينية في ٢٠٠٨/٣/١٠ –

من مذكورين	إلى مذكورين
٣٠٠٠٠٠٠ حـــ/ المباني	٢٤٤٠٠٠٠ حـــ/ الدائنون
٢٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الآلات	٢٠٠٠٠٠٠ حـــ/ أوراق الدفع
٤٠٠٠٠٠ حـــ / السيارات	٦٠٠٠٠ حـــ/ مخصص ديون مشكوك فيها
٣٦٠٠٠٠ حـــ/ الأثاث	١١٢٥٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين – أسهم عينية
٤٥٠٠٠٠٠ حـــ/ البضاعة	
٢٧٥٠٠٠٠ حـــ/ المدينون	
٧٤٠٠٠٠ حـــ/ أوراق القبض	
٢٠٠٠٠٠٠ حـــ/ شهرة المحل	

– سداد القسط الثاني في ٢٠٠٨/٨/١ –

١٢٥٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ مساهمين قسط ثاني – أسهم نقدية

٢) : إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة العامة في ٢٠٠٨/٣/١٠ :

أصول	الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة العامة في ٢٠٠٨/٣/١٠	خصوم	
	أصول ثابتة :	٤٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٣٠٠٠٠٠٠	مباني		٣٣٧٥٠٠٠٠ أسهم نقدية
٣٦٠٠٠٠	أثاث		١١٢٥٠٠٠٠ أسهم عينية
٢٠٠٠٠٠٠	آلات	٢٤٤٠٠٠٠	دائنون
٤٠٠٠٠٠	سيارات	٢٠٠٠٠٠٠	أوراق دفع
٢٠٠٠٠٠٠	شهرة محل		
	أصول متداولة :		
٤٥٠٠٠٠٠	بضاعة		
	٢٧٥٠٠٠٠ مدينون		
٢٦٩٠٠٠٠	–(٦٠٠٠٠) م . د . م . فيها		
٧٤٠٠٠٠	أوراق قبض		
٢١٢٥٠٠٠٠	مصرف		
١٢٥٠٠٠٠٠	مساهمين قسط ثاني – أسهم نقدية		
٤٩٤٤٠٠٠٠		٤٩٤٤٠٠٠٠	

** المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار **

أولاً : مصاريف التأسيس :

هي المصاريف التي يقوم بدفعها المؤسسون خلال الفترة التي تسبق انعقاد الهيئة التأسيسية ، وجرى العرف على إظهار مصاريف التأسيس ضمن عناصر الأصول في الميزانية العمومية للشركة على أن يتم استهلاكها على مدى من ٣ – ٥ سنوات ابتداءً من السنة التي تحقق فيها الشركة أرباحاً .

مثال :

أودعت مجموعة من المؤسسين مبلغ ٨٠٠٠٠٠ ل.س في المصرف لتغطية مصاريف ونفقات التأسيس والتي كانت كالآتي : ٣٠٠٠٠٠ ل.س مصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية

١٥٠٠٠٠ ل.س رسوم تسجيل الشركة

٥٠٠٠٠ ل.س مصاريف النشر والإعلان

٢٠٠٠٠ ل.س مصاريف الطباعة والقرطاسية

وبعد التأسيس قرر مجلس الإدارة في جلسته الأولى تسديد المبلغ للمؤسسين من الحساب الجاري للشركة لدى المصرف . **المطلوب :** إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر الشركة .

الحل : ٨٠٠٠٠٠ من حـ / المصرف الجاري

٨٠٠٠٠٠ إلى حـ / المؤسسين

إثبات ما أودعه المؤسسون لتغطية مصاريف التأسيس

من مذكورين

٣٠٠٠٠٠ حـ / مصاريف الجدوى الاقتصادية

١٥٠٠٠٠ حـ / رسوم تسجيل الشركة

٥٠٠٠٠ حـ / مصاريف النشر والإعلان

٢٠٠٠٠ حـ / مصاريف الطباعة والقرطاسية ٥٢٠٠٠٠ إلى حـ / المصرف الجاري

إثبات دفع مصاريف مرحلة التأسيس

٥٢٠٠٠٠ من حـ / مصاريف التأسيس إلى مذكورين

٣٠٠٠٠٠ حـ / مصاريف الجدوى الاقتصادية

١٥٠٠٠٠ حـ / رسوم تسجيل الشركة

٥٠٠٠٠ حـ / مصاريف النشر والإعلان

٢٠٠٠٠ حـ / مصاريف الطباعة والقرطاسية

إقفال المصاريف السابقة في حـ / مصاريف التأسيس

٨٠٠٠٠٠ من حـــ / المؤسسين

٨٠٠٠٠٠ إلى حـــ / المصرف الجاري

رد المبالغ للمؤسسين

فإذا افترضنا أن مصاريف التأسيس تستهلك على مدى /٥/ سنوات فإن قيد استهلاكها يكون كما يلي :

١٠٤٠٠٠ من حـــ/ أرباح وخسائر

١٠٤٠٠٠ إلى حـــ/ مصاريف التأسيس

استهلاك مصاريف التأسيس عن السنة الأولى

ويمكن تصوير حساب مصاريف التأسيس في نهاية السنة الأولى كما يلي :

حـــ/ مصاريف التأسيس

منه			له		
٥٢٠٠٠٠	إلى مذكورين		١٠٤٠٠٠	من حـــ/ أ .خ	
			٤١٦٠٠٠	رصيد مدين للميزانية	
٥٢٠٠٠٠			٥٢٠٠٠٠		

ثانياً : مصاريف الإصدار :

تدفع الشركات عادةً عند إصدار الأسهم مصروفات طباعة أو رسوم إصدار تفتح لها في الدفاتر حساباً يسمى " حساب مصاريف الإصدار " يجعل مديناً بمصاريف الإصدار الفعلية وحساب المصرف دائناً بتلك المصاريف . ويجعل حساب مصاريف الإصدار دائناً بالمصاريف الإضافية التي تحمل على المساهمين المكتتبين وحساب المساهمين (أو حساب المساهمين قسط أول اكتتاب) مديناً بتلك المصاريف . وبمقارنة المصاريف الفعلية لإصدار الأسهم مع المصاريف المحملة على حساب الأسهم يمكن أن نواجه أحد الاحتمالات التالية :

١- المصاريف الفعلية لإصدار الأسهم = المصاريف المحملة على حساب المساهمين :

في هذه الحالة يكون حساب مصاريف إصدار الأسهم قد أُقفل ولن يظهر له أي رصيد .

٢- المصاريف الفعلية لإصدار الأسهم > المصاريف المحملة على حساب المساهمين :

في هذه الحالة لن تغطي المصاريف المحملة على حساب المساهمين لمصاريف الإصدار الفعلية والجزء الباقي من المصاريف الفعلية سيقفل في حساب مصاريف التأسيس ويكون القيد :

××× من حـــ/ مصاريف التأسيس ××× إلى حـــ/ مصاريف الإصدار

٣- المصاريف الفعلية لإصدار الأسهم < المصاريف المحملة على حساب المساهمين :

في هذه الحالة المصاريف المحملة على حساب المساهمين تغطي مصاريف الإصدار الفعلية والجزء الباقي من المصاريف المحملة يعتبر ربح يقفل في حساب الاحتياطي العام ويكون القيد :

××× من حـ/ مصاريف الإصدار ××× إلى حـ/ الاحتياطي العام

** زيادة رأس المال في الشركات المساهمة **

نصت المادة/١٠١/ من قانون الشركات/٣/ لعام ٢٠٠٨ المتعلقة بزيادة رأسمال الشركات المساهمة على ما يلي :

١- يجوز للشركة المساهمة أن تزيد رأسمالها المصرح به بموافقة هيئتها العامة غير العادية وموافقة الوزارة وكذلك موافقة هيئة الأوراق المالية ، إذا كان قد سدد بالكامل .

٢- تقوم الشركة المساهمة بزيادة رأسمالها بإحدى الطرق التالية :

أ . طرح أسهم زيادة رأس المال على المساهمين أو على الجمهور بما يتوافق مع أحكام النظام الأساسي للشركة واستناداً لما تحدده الهيئة العامة غير العادية.

ب . إضافة الاحتياطي الاختياري أو جزء منه أو الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها أو كلها إلى رأسمال الشركة .

ج . تحويل أسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم وفقا لأحكام هذا القانون.

د . دمج شركة بأخرى .

٣- يجوز أن ينص النظام الأساسي على منح مساهمي الشركة حق الأفضلية بالاكتتاب على أسهم زيادة رأس المال وبنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال ويجب على المساهم الذي يرغب بممارسة حق الأفضلية تسديد قيمة الأسهم التي يكتتب بها خلال المهلة التي تحددها الهيئة العامة غير العادية لهذا الغرض وقبل طرح أسهم الشركة المتبقية على الاكتتاب العام .

وإذا قررت الهيئة العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال عن طريق إيجاد أسهم عينية جديدة ، وجب إتباع الأصول المنصوص عليها بشأن الأسهم العينية المصدرة عند التأسيس وتقوم عندئذ الهيئة العامة العادية بوظائف الهيئة العامة التأسيسية (المادة ١٠٢ من قانون الشركات لعام ٢٠٠٨) .

** المعالجة المحاسبية للطرق المتبعة في زيادة رأس مال الشركات المساهمة العامة :

١) : إصدار أسهم جديدة بالقيمة الاسمية :

لا تختلف المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم الجديدة عن تلك المتعلقة بتكوين الشركة سواء تم تسديد قيمة الأسهم دفعةً واحدةً أو على أقساط كما مر معنا سابقاً .

٢) : إصدار أسهم جديدة بعلاوة إصدار :

يمكن للشركة المساهمة العامة زيادة رأسمالها بأسهم تكون قيمتها (سعر الإصدار الجديد) أكبر من القيمة الإسمية للسهم ، ويطلق على هذا الفرق تسمية علاوة الإصدار حيث يفتح لها حساب يسمى حساب علاوة الإصدار ويقفل هذا الحساب في حساب الاحتياطي الرأسمالي .

إن طرح الأسهم الجديدة على أساس القيمة الاسمية يلحق الضرر بالمساهمين القدامى وذلك لأنه سيتم مشاركتهم فيما حققته الشركة من أرباح محتجزة واحتياطيات وشهرة محل على مدى السنوات السابقة ، لذلك تلجأ الشركات المساهمة العامة لإصدار الأسهم بعلاوة إصدار لتحقيق العدالة بين المساهم القديم والمساهم الجديد وحفظ حقوق المساهمين القدامى .

ويمكن زيادة رأس المال للشركة المساهمة بإصدار أسهم نقدية أو عينية وبعلاوة إصدار وتكون المعالجة والقيود المحاسبية كما هي عند تأسيس الشركة باستثناء وجود علاوة الإصدار .

أ . زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية :

عند إصدار أسهم نقدية لزيادة رأس مال الشركة تكون القيود المحاسبية :

××× من حـ/ الأسهم الصادرة	××× إلى حـ/ رأس المال

زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة

××× من حـ/ المساهمين المكتتبين	إلى مذكورين
	××× حـ/ الأسهم الصادرة
	××× حـ/ علاوة الإصدار

اكتتاب المساهمين على الأسهم الجديدة المطروحة

××× من حـــ/ المصرف ××× إلى حـــ/ المساهمين المكتتبين

سداد المساهمين المكتتبين لقيمة الأسهم بوجود علاوة إصدار

××× من حـــ/ علاوة الإصدار ××× إلى حـــ/ الاحتياطي الرأسمالي

إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي الرأسمالي

إن الطريقة الأكثر شيوعاً لحساب علاوة الإصدار هي طريقة القيمة الحقيقية للسهم التالية :

القيمة الحقيقية للسهم = رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة / عدد الأسهم القديمة

والفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للسهم هي بمثابة علاوة إصدار .

مثال :

فيما يلي الميزانية العمومية لإحدى الشركات المساهمة العامة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠ وهو تاريخ زيادة رأس مال الشركة :

الميزانية العمومية في ٢٠٠٨/٦/٣٠

أصول		خصوم	
أصول ثابتة	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال ١١٠٠٠ سهم × ١٠٠٠ل.س	١١٠٠٠٠٠٠
أصول متداولة	٥٠٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني	١٩٠٠٠٠٠
نقدية	٢٠٠٠٠٠٠	احتياطي اختياري	١٤٠٠٠٠٠
		التزامات مختلفة	٢٧٠٠٠٠٠
	١٧٠٠٠٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠٠٠٠

المطلوب : ١- حساب القيمة الحقيقية لسهم الواحد .

٢- تحديد مقدار علاوة الإصدار فيما إذا قررت الشركة زيادة رأس مالها بإصدار أسهم جديدة وبما يحقق المساواة بين المساهمين القدامى والمساهمين الجدد .

الحل : القيمة الحقيقية للسهم = رأس المال + الاحتياطيات / مجموع الأسهم القديمة = ١١٠٠٠٠٠٠ + ٣٣٠٠٠٠٠ / ١١٠٠٠ = ١٣٠٠ ل.س

علاوة الإصدار للسهم الواحد = ١٣٠٠ - ١٠٠٠ = ٣٠٠ ل.س .

مثال :

في ٢٠٠٨/٤/١ قررت الشركة المساهمة العامة للمواد الكيماوية زيادة رأسمالها بطرح ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد وبعلاوة إصدار ٤٠٠ ل.س عن السهم الواحد ، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم الجديدة ودفع المساهمون كامل القيمة نقداً .

المطلوب : تسجيل قيود اليومية لزيادة رأس المال في دفاتر الشركة .

الحل : ١٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم الصادرة ١٠٠٠٠٠٠٠إلى حـــ/ رأس المال

زيادة رأس المال بإصدار ١٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س

١٤٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المساهمين المكتتبين إلى مذكورين

١٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم الصادرة

٤٠٠٠٠٠٠ حـــ/ علاوة الإصدار

اكتتاب المساهمين علي الأسهم الجديدة المطروحة

١٤٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف ١٤٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المساهمين المكتتبين

سداد المساهمين لقيمة الأسهم بوجود علاوة إصدار ٤٠٠ ل.س للسهم

٤٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ علاوة الإصدار ٤٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الاحتياطي الرأسمالي

إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي الرأسمالي

مثال :

في٢٠٠٨/٢/١ قررت الشركة المساهمة لصناعة الدواء زيادة رأس مالها بطرح ١٥٠٠٠سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد وبعلاوة إصدار ٥٠٠ ل.س للسهم الواحد . وقد تم الاكتتاب بالأسهم الجديدة على أن يتم الدفع على ثلاثة أقساط الأول ٤٠٠ ل.س والثاني ٣٠٠ ل.س والثالث ٣٠٠ ل.س ، وقد سددت الأقساط في مواعيدها.

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة .

الحل : ١٥٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم الصادرة ١٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ رأس المال

زيادة رأس المال بإصدار ١٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س

من مذكورين

١٣٥٠٠٠٠٠ حـــ/ المساهمين قسط أول اكتتاب (قسط الاكتتاب + علاوة الإصدار)

٤٥٠٠٠٠٠ حـــ/ المساهمين قسط ثاني

٤٥٠٠٠٠٠ حـــ/ المساهمين قسط ثالث إلى مذكورين

١٥٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأسهم الصادرة

٧٥٠٠٠٠٠ حـــ/ علاوة الإصدار

اكتتاب المساهمين علي الأسهم الجديدة المطروحة

١٣٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ١٣٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين قسط أول اكتتاب

سداد المساهمون لقسط الاكتتاب مع علاوة الإصدار

٤٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ٤٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين قسط ثاني

سداد المساهمون للقسط الثاني

٤٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ٤٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين قسط ثالث

سداد المساهمون للقسط الثالث

٧٥٠٠٠٠٠ من حـ/ علاوة الإصدار ٧٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الاحتياطي

إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي

الحل بطريقة أخرى : من مذكورين

٦٠٠٠٠٠٠ حـ/ المساهمين قسط أول اكتتاب

٤٥٠٠٠٠٠ حـ/ مساهمين قسط ثاني

٤٥٠٠٠٠٠ حـ/ مساهمين قسط ثاني ١٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

إصدار ١٥٠٠٠ سهم جديد بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س تسدد علي أقساط

١٣٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف إلى مذكورين

٦٠٠٠٠٠٠ حـ/ مساهمين قسط أول اكتتاب

٧٥٠٠٠٠٠ حـ/ علاوة الإصدار

اكتتاب المساهمين علي ١٥٠٠٠ سهم جديد بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وعلاوة إصدار ٤٠٠ ل.س

٤٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ٤٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مساهمين قسط ثاني

سداد المساهمون للقسط الثاني

٤٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ٤٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مساهمين قسط ثالث

سداد المساهمون للقسط الثالث

٧٥٠٠٠٠٠ من حـ/ علاوة الإصدار ٧٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الاحتياطي

إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي

ب . زيادة رأس المال بإصدار أسهم عينية :

عند زيادة رأس مال الشركة بأسهم عينية تبقى المعالجة المحاسبية كما هي عند التأسيس وخصوصاً فيما يتعلق بضم شركة إلى أخرى وحساب شهرة المحل (عندما تكون قيمة صافي الأصول المقدمة أقل من قيمة الأسهم العينية) أو الاحتياطي الرأسمالي (عندما تكون قيمة صافي الأصول المقدمة أكبر من قيمة الأسهم العينية و الفرق يعتبر هنا احتياطي رأس المال) .

مثال :

أصدرت إحدى الشركات المساهمة العامة من أجل زيادة رأسمالها بموجودات عينية ٤٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٥٠٠ ل.س للسهم الواحد وبسعر إصدار ٢٠٠٠ ل.س للسهم . وكانت الموجودات العينية المقدمة لقاء ثمن الأسهم التي تم الاكتتاب بها بالكامل تتكون مما يلي : ٢٥٠٠٠٠٠٠ مباني ، ٤٢٠٠٠٠٠٠ آلات ، ٢٠٠٠٠٠٠ أثاث ، ١١٠٠٠٠٠٠ بضاعة

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال .

الحل :

٦٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم العينية ٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

إصدار ٤٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٥٠٠ ل.س للسهم

٨٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين المكتتبين إلى مذكورين

٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم العينية

٢٠٠٠٠٠٠٠ حـ/ علاوة الإصدار

اكتتاب المساهمين بكامل الأسهم العينية وبسعر إصدار ٢٠٠٠ ل.س للسهم

من مذكورين

٢٥٠٠٠٠٠٠ حـ/ المباني

٤٢٠٠٠٠٠٠ حـ/ الآلات

٢٠٠٠٠٠٠ حـ/ الأثاث

١١٠٠٠٠٠٠ حـ/ البضاعة ٨٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين المكتتبين

تقديم موجودات عينية سداداً لقيمة الأسهم العينية الخاصة بزيادة رأس المال

٣) : زيادة رأس مال الشركة المساهمة العامة بواسطة الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة :

أجاز قانون الشركات السوري للشركات المساهمة إضافة الاحتياطي الاختياري أو جزء منه أو الأرباح المدورة

المتراكمة أو جزء منها أو كلها إلى رأسمال الشركة بصورة أسهم مجانية توزعها على مساهميها بدون مقابل وبنسبة الأسهم التي يملكها كل مساهم ولا يجوز احتساب علاوة إصدار عليها،وتكون القيود المحاسبية كما يلي :

××× من حـ/ الأسهم المجانية ××× إلى حـ/ رأس المال

إصدار أسهم مجانية للمساهمين وزيادة رأس المال

من مذكورين

××× حـ/ الاحتياطي الاختياري

××× حـ/ الأرباح المحتجزة ××× إلى حـ/ الأسهم المجانية

تحويل الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال

مثال:

يبلغ رأس مال إحدى الشركات المساهمه العامة /٦٠/ مليون ليرة سورية مقسم إلى ٦٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد ، وقد قررت الهيئة العامة غير العادية زيادة رأس المال بإصدار أسهم مجانية لمساهميها بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وذلك عن طريق :

١- تحويل ما نسبته ٥٠% من الاحتياطي الاختياري البالغ /١٠/ مليون ليرة سورية .

٢- تحويل كامل الأرباح المحتجزة البالغة ٧٠٠٠٠٠٠ ل.س .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس مال الشركة .

الحل : الزيادة في رأس المال = (١٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢) + ٧٠٠٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠٠٠ ل.س

عدد الأسهم المجانية = ١٢٠٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠ ل.س = ١٢٠٠٠ سهم

نسبة توزيع الأسهم على المساهمين = $\frac{١٢٠٠٠}{٦٠٠٠٠} = \frac{١}{٥}$ أي من يملك خمس أسهم قديمة يحصل على سهم جديد مجاني.

١٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم المجانية ١٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

إصدار أسهم مجانية ١٢٠٠٠ سهم للمساهمين لزيادة رأس المال

من مذكورين

٥٠٠٠٠٠٠ حـ/ الاحتياطي الاختياري

٧٠٠٠٠٠٠ حـ/ الأرباح المحتجزة

١٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم المجانية

تحويل الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال

٤) : زيادة رأس المال برسملة ديون الشركة (تحويل الدائنون إلى مساهمون):

يمكن أن تلجأ الشركات المساهمة أحياناً إلى زيادة رأس مالها بالاتفاق مع الدائنين بتحويل ديون الشركة المترتبة لهم إلى أسهم خصوصاً عندما تكون هذه الديون كبيرة ولا تستطيع الشركة دفعها من أموالها. أما القيود المحاسبية لتحويل الدائنون إلى مساهمون فهي كما يلي :

××× من حـ/ الأسهم الصادرة ××× إلى حـ/ رأس المال

زيادة رأس المال بالأسهم الصادرة للدائنين

××× من حـ/ الدائنون إلى مذكورين

××× حـ/ الأسهم الصادرة (بالقيمة الاسمية)

××× حـ/ علاوة الإصدار

تحويل الدائنون إلي مساهمون

××× من حـ/ علاوة الإصدار ××× إلى حـ/ الاحتياطيات

إقفال علاوة الإصدار

مثال :

اتفقت إحدى الشركات المساهمة العامة مع دائنيها على تحويل ديونهم البالغة ٦٠٠٠٠٠٠ ل.س إلى أسهم جديدة تزيد بقيمتها رأس مال الشركة وذلك بإصدار ٥٠٠٠ سهم لهم بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم الواحد .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة .

الحل : القيمة الاسمية للأسهم الصادرة = ٥٠٠٠ × ١٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠٠ ل.س .

علاوة الإصدار = ٦٠٠٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ ل.س .

٥٠٠٠٠٠٠من حـ/ الأسهم الصادرة

٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

زيادة رأس المال بالأسهم الصادرة للدائنين

٦٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الدائنون إلى مذكورين

٥٠٠٠٠٠٠ حـ/ الأسهم الصادرة (بالقيمة الاسمية)

١٠٠٠٠٠٠ حـ/ علاوة الإصدار

تحويل الدائنون إلي مساهمون

الميزانية بعد إعادة التقدير :

أصول		خصوم	
٤٢٥٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٦٢٥٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٥٠٠٠٠٠	أصول متداولة		٦٢٥٠٠ سهم × ١٠٠٠ ل.س
٥٠٥٠٠٠٠	نقدية	٣٥٥٠٠٠٠	احتياطيات
		٢٠٠٠٠٠٠	دائنون
٦٨٠٥٠٠٠٠		٦٨٠٥٠٠٠٠	

** تخفيض رأس المال في الشركات المساهمة **

بينت المادة /١٠٤/ من قانون الشركات السوري لعام ٢٠٠٨ طرق تخفيض رأس المال في الآتي :

يتم تخفيض رأس المال إما بتخفيض قيمة الأسهم بإلغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حال وجود خسارة في الشركة ، مع مراعاة الحد الأدنى لقيمة السهم المحددة في هذا القانون ، أو بإعادة جزء من رأس المال إذا رأت الشركة أن رأسمالها يزيد عن حاجتها ، أو باستهلاك أسهم الشركة .

أولاً : تخفيض رأس المال لزيادته عن حاجة الشركة :

أ . تخفيض رأس المال بإلغاء الأقساط غير المدفوعة وعدم مطالبة المساهمين بها :

تستخدم هذه الطريقة فقط في حالة عدم التسديد الكامل لرأسمال الشركة حيث يمكن تخفيض رأسمال الشركة بإلغاء الأقساط غير المسددة وعدم مطالبة المساهمين بدفعها.

مثال :

شركة مساهمة عامة رأسمالها /٢٠/ مليون ليرة سورية مقسم إلى ٢٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠٠ ل.س يسدد على أربعة أقساط متساوية وبعد أن تم دفع الأقساط الثلاثة الأولى بالكامل من قبل المساهمين قررت الشركة تخفيض رأسمالها وذلك بعدم الطلب من المساهمين بدفع القسط الأخير الذي لم يسدد بعد وقامت الشركة بإصدار سهم جديدة للمساهمين بالقيمة الاسمية المعدلة بعد سحب الأسهم القديمة .

المطلوب : إثبات تخفيض رأس مال الشركة في دفتر اليومية العامة .

الحل :

٥٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال ٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ مساهمين قسط رابع

تخفيض رأس مال الشركة بإلغاء القسط الأخير

ب . تخفيض رأس المال بإنقاص قيمة السهم :

في هذه الحالة يكون رأس مال الشركة المساهمة العامة مسدد بالكامل ويتم تخفيض رأسمال الشركة بأن تدفع الشركة للمساهمين المبالغ التي تقرر إنقاصها من رأسمالها .

مثال :

قررت إحدى الشركات المساهمة العامة تخفيض رأسمالها البالغ /٢٠/مليون ليرة سورية المسدد بالكامل وذلك بنسبة ٥٠% عبر قيام برد المبلغ الى المساهمين بشيكات وأسهم جديدة للمساهمين بدلاً من الأسهم القديمة . المطلوب : إثبات القيود اللازمة لتخفيض رأس مال الشركة .

الحل:

٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس مال ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين

اثبات تخفيض رأس مال

٢٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

دفع مبلغ التخفيض للمساهمين

ج . تخفيض رأس المال بشراء عدد من الأسهم بصورة نسبية أو بالقرعة :

بموجب هذه الطريقة تقوم الشركة المساهمة بسحب عدد من الأسهم بالاقتراع وترد لأصحاب هذه الأسهم نقداً المبالغ المدفوعة عن هذه الأسهم . أو تلجأ الشركة إلى استرداد الأسهم القديمة من المساهمين جميعاً وتسلمهم مقابل ذلك عدد أقل من الأسهم القديمة مع دفع الفرق نقداً وهذا ما يطلق عليه التخفيض بشكل نسبي .

مثال :

بفرض أن الشركة المساهمة العامة قررت في المثال السابق (الحالة ب) تخفيض رأسمالها بشراء ٢٠٠٠ سهم وكان سعر السهم يساوي القيمة الاسمية ١٠٠٠ ل.س للسهم .

المطلوب : إثبات قيود تخفيض رأس مال الشركة اللازمة .

الحل :

٢٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الأسهم المشتراة ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

شراء ٢٠٠٠ سهم سعر السهم ١٠٠٠ ل.س

٢٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ رأس المال ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الأسهم المشتراة

تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم المشتراة

ملاحظات :

١- إذا تم شراء الأسهم بسعر يقل عن قيمتها الاسمية يكون هناك ربح شراء الأسهم ويكون القيد :

××× من حـــ/ الأسهم المشتراة إلى مذكورين

××× حـــ/ المصرف

××× حـــ/ ربح شراء الأسهم

شراء الأسهم وتحقيق الربح

٢- إذا تم شراء الأسهم بسعر يزيد عن قيمتها الاسمية يكون هناك خسائر شراء الأسهم ويكون القيد :

من مذكورين

××× حـــ/ الأسهم المشتراة

××× حـــ/ خسائر شراء الأسهم ××× إلى حـــ/ المصرف

شراء الأسهم بخسارة

ويقفل حـــ/ ربح أو خسارة شراء الأسهم في حساب الأرباح والخسائر أو في حـــ/ الاحتياطي الخاص وفقاً لقـــرار الهيئة العامة للمساهمين .

٢) : تخفيض رأس مال الشركة المساهمة العامة في حالة الخسارة :

لجأ بعض الشركات إلى تخفيض رأس مالها أثر خسارة كبيرة وقعت بها وذلك بهدف عدم إظهار هذه الخسارة في ميزانية الشركة مما قد يؤدي إلى هبوط قيمة الأسهم في الأسواق المالية ، وبالتالي سيكون من الصـــعوبة توزيـــع رباح على المساهمين قبل تغطية الخسارة . ويتم التخفيض إما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للســـهم أو عـــن طريق تخفيض عدد الأسهم مع بقاء قيمة السهم الاسمية ثابتة دون تغيير ويظهر هذا التخفيض في دفـــاتر الشـــركة بجعل حساب رأس المال مديناً وحساب توزيع الأرباح والخسائر أو حساب الخسائر المتراكمة دائناً بها ، ويمكن أن تستخدم الاحتياطيات العامة غير الإجبارية في تغطية جزء من هذه الخسارة .

مثال :

شركة مساهمة عامة رأسمالها /٨٠/ مليون ليرة سورية مقسم إلى ٨٠٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد ١٠٠٠ ل.س مسدد بالكامل ، وفي نهاية السنة الحالية لهذه الشركة أظهر حساب توزيع الأرباح والخسائر رصيداً مدنياً (خسارة) بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ ل.س ، وظهر في ميزانية الشركة احتياطي اختياري بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ ل.س فقررت الشركة تخفيض رأسمالها إلى /٧/ مليون ليرة سورية وذلك بعد تحميل جزء من الخسارة لحساب الاحتياطي الاختياري والباقي لحساب رأس المال ومن ثم إصدار أسهم جديدة للمساهمين .

المطلوب : إثبات ما تقدم في دفتر يومية الشركة المساهمة .

الحل :

من مذكورين

١٠٠٠٠٠٠ حـ/ رأس المال

٢٠٠٠٠٠ حـ/ الاحتياطي الاختياري

١٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

تخفيض رأسمال الشركة بالخسارة الباقية بعد تغطية جزء منها بالاحتياطي

٣) : تخفيض رأس مال الشركة المساهمة بسبب وجود خسائر إعادة التقدير :

قد تتعرض بعض موجودات الشركة المساهمة العامة إلى تدني في أسعارها نتيجة تقلبات الأسعار أو بسبب فقدان بعض موجوداتها نتيجة الكوارث الطبيعية كالحريق والفيضان ، وفي هذه الحالة إذا لم تتمكن الشركة من تغطية هذه الخسارة عن طريق الأرباح المحتجزة أو الاستهلاك أو الاحتياطيات المتجمعة لديها فأنها تلجأ إلى تخفيض رأسمالها بمقدار هذه الخسارة بتوسيط حساب إعادة التقدير .

مثال :

فيما يلي ميزانية الشركة المساهمة لمواد البناء في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨ .

أصول	بآلاف الليرات السورية	خصوم	
٥٥٠٠	أراضي	٦٠٠٠٠	رأس المال
١٤٠٠٠	مباني		٦٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠٠
٦٠٠٠	سيارات		ل.س للسهم
١٧٢٠٠	آلات	١٠٠٠	
٨٠٠	أثاث	٥٠٠	دائنون
٥٥٠٠	مصرف		أوراق دفع
٩٠٠٠	بضاعة		
٢٥٠٠	مدينون		
١٠٠٠	خسائر متركمة		
٦١٥٠٠		٦١٥٠٠	

وفي ٢٠٠٩/١/١ قررت الهيئة العامة في جلستها غير العادية تخفيض رأس مال الشركة عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم وذلك بسبب إعادة التقدير التي أدت للنتائج التالية (بآلاف الليرات السورية) :

٣٥٠٠ أراضي ، ١١٠٠ مباني ، ٥٠٠٠ سيارات ، ٦٠٠ أثاث ، ١٥٧٠٠ آلات ، ٣٠٠ م . د . م . فيها .

المطلوب :

١ . إثبات قيود اليومية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة نتيجة إعادة التقدير .

٢ . تنظيم الميزانية بعد إعادة التقدير .

الحل :

٨٠٠٠ من حـــ/ إعادة التقدير

من مذكورين

٢٠٠٠ حـــ/ الأراضي

٣٠٠٠ حـــ/ المباني

١٠٠٠ حـــ/ السيارات

٢٠٠ حـــ/ الأثاث

١٥٠٠ حـــ/ الآلات

٣٠٠ حـــ/ م . د . م . فيها

إثبات الخسارة الناتجة عن إعادة التقدير

٩٠٠٠ من حـــ/ رأس المال إلى مذكورين

٨٠٠٠ حـــ/ إعادة التقدير

١٠٠٠ حـــ/ خسائر متركمة

تخفيض رأسمال الشركة بمقدار خسارة إعادة التقدير

أصول		بآلاف الليرات السورية		خصوم
٣٥٠٠	أراضي	٥١٠٠٠	رأس المال	
١١٠٠٠	مباني		٦٠٠٠٠سهم × ٨٥٠ ل.س	
٥٠٠٠	سيارات			
٦٠٠	أثاث			
١٥٧٠٠	آلات			
٥٥٠٠	مصرف			
	٢٥٠٠ مدينون	1000	دائنون	
٢٢٠٠	٣٠٠ ـ م . د . م . فيها	500	أوراق دفع	
٩٠٠٠	بضاعة			
٥٢٥٠٠		٥٢٥٠٠		

** استهلاك رأس المال في الشركات المساهمة **

استهلاك رأس المال يعني تخفيض رأس المال الاسمي بحجز جزء من الأرباح بمقدار الجزء المستهلك من رأس المال وتحويله إلى حساب احتياطي رأس المال . وتلجأ الشركة المساهمة إلى استهلاك رأسمالها للأسباب التالية :

١- إذا كانت موجودات الشركة هي مما يستهلك بالاستعمال أو النفاذ مثل آبار البترول والمناجم .

٢- إذا كانت الشركة تستثمر امتيازاً حكومياً وبالتالي فهي مضطرة لتسليم جميع ممتلكاتها عند انقضاء الامتياز مثل امتياز الاتصالات .

إن استهلاك الأسهم لا يكون مشروعاً إلا إذا كان من الأرباح حتى يبقى رأس المال ثابتاً ضماناً لحقوق الدائنين ، وقد جرت العادة أن يمنح المساهم الذي استهلك سهمه سهم تمتع بدلاً من سهم رأس المال يعطيه الحق في الأرباح السنوية والحق في نصيب من فائض التصفية والحق في التصويت في الهيئة العامة للمساهمين .

الفرق بين استهلاك رأس المال وتخفيض رأس المال :

١- أن استهلاك رأس المال يتبعه تجميد جزء من الأرباح والاحتياطيات يعادل مبلغ الاستهلاك السنوي في حين أن التخفيض لا يتبعه حجز وتجميد أي مبلغ من الأرباح أو الاحتياطيات .

٢- الاستهلاك على الرغم من تخفيضه لرأس المال إلا أنه لا يؤدي إلى أي تخفيض في الضمان العام للدائنين، بينما يؤدي تخفيض رأس المال إلى إنقاص الضمان العام للدائنين بسبب إنقاص حق الملكية للمساهمين .

٣- في حالة استهلاك الأسهم لا تنقطع صلة المساهم بالشركة بل يعطى أسهم تمتع بدلاً من الأسهم المستهلكة تخوله جميع حقوق المساهم العادي عدا الحق في استرداد القيمة الاسمية عند التصفية ، أما في حالة تخفيض رأس المال برد قيمة عدد من الأسهم فتنقطع صلة المساهم بالشركة .

** طرق استهلاك رأس المال :

يتم استهلاك رأس المال في الشركات المساهمة العامة بإحدى الأشكال التالية :

١- رد قيمة عدد من الأسهم سنوياً عن طريق الاقتراع ويعطى المساهم في هذه الحالة عوضاً عنها أسهم تمتع.

٢- رد جزء من قيمة الأسهم جميعها وبذلك يتم تخفيض القيمة الاسمية لأسهم الشركة وفي هذه الحالة لا ضرورة لإصدار أسهم تمتع لأن جميع المساهمين على قدم المساواة .

٣- الاستهلاك عن طريق شراء أسهم من البورصة واستهلاكها وخاصة عندما يكون سعر السهم في السوق أقل من قيمته الاسمية ، وهنا أيضاً لا ضرورة لإصدار أسهم تمتع . ويتم دفع قيمة الأسهم المشتراة من الأرباح أو من الاحتياطي في المكون لهذا العرض وبالنسبة لهذه الحالة فإن المساهم الذي يكون قد باع أسهمه فإن صلته بالشركة تكون قد انقطعت .

مثال :

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ كما يلي :

أصول		خصوم	
٨٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٤٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة		١٠٠٠٠ سهم×١٠٠٠ ل.س للسهم
٣٠٠٠٠٠٠	مصرف	٢٢٥٠٠٠٠	أرباح العام
		٢٠٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري
		٧٥٠٠٠٠	دائنون
١٥٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠٠	

وقد قررت الشركة استهلاك رأسمالها بنسبة ١٠% من أسهم رأس المال في كل عام في حالة تحقيقها للأرباح.

المطلوب : معالجة استهلاك رأس المال في يومية الشركة وإعداد الميزانية بعد الاستهلاك وفق الحالتين التاليتين:

١- أن الشركة ردت ١٠% من قيمة أسهم رأس المال عن طريق الاقتراع.

٢- أن الشركة ردت ١٠% من قيمة أسهم رأس المال عن طريق ردها لجزء من قيمة الأسهم جميعها.

الحل :

١_ رد قيمة ١٠٠٠ سهم بالاقتراع :

تقوم الشركة بتكوين احتياطي استهلاك رأس المال من أرباحها بالقيد :

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ احتياطي استهلاك رأس المال

حجز المبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين

تخفيض رأس المال بمقدار ١٠٠٠ سهم × ١٠٠٠ ل.س

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

سداد قيمة الأسهم المستهلكة للمساهمين

أصول		الميزانية بعد الاستهلاك		خصوم
٨٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٩٠٠٠٠٠٠	رأس المال	٩٠٠٠ سهم×١٠٠٠ ل.س للسهم
٤٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة	١٢٥٠٠٠٠	أرباح العام	
٢٠٠٠٠٠٠	مصرف	2000000	احتياطي إجباري	
		١٠٠٠٠٠٠	احتياطي استهلاك رأس المال	
		٧٥٠٠٠٠	دائنون	
١٤٠٠٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠٠٠		

٢ـ رد جزء من قيمة الأسهم جميعاً :

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ احتياطي استهلاك رأس المال

حجز المبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المساهمين

تخفيض رأس المال بمقدار ١٠%

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المساهمين ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

سداد جزء من قيمة السهم للمساهمين

أصول		الميزانية بعد الاستهلاك		خصوم
٨٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٩٠٠٠٠٠٠	رأس المال ١٠٠٠٠ سهم× ٩٠٠ ل.س للسهم	
٤٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة	١٢٥٠٠٠٠	أرباح العام	
٢٠٠٠٠٠٠	مصرف	2000000	احتياطي إجباري	
		١٠٠٠٠٠٠	احتياطي استهلاك رأس المال	
		750000	دائنون	
١٤٠٠٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠٠٠		

مثال :

في ٢٠٠٨/١٢/٣١ قررت إحدى الشركات المساهمة البالغ رأسمالها /١٠/ مليون ليرة سورية موزع على ١٠٠٠٠ سهم استهلاك رأسمالها على عشرين سنة على أن تحجز من أرباحها ٥٠٠٠٠٠ ل.س لأجل ذلك ، ونظراً لأن سعر أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية كان خلال هذا التاريخ يبلغ ٨٠٠ ل.س للسهم فقد قررت أن يكون الاستهلاك عن طريق شراء الأسهم من السوق المالي .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة لاستهلاك رأس مال الشركة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ .

الحل :

٥٠٠٠٠٠ من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر ٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ احتياطي استهلاك رأس المال

حجز مبلغ ٥٠٠٠٠٠ ل.س من الأرباح لاستهلاك رأس المال

٤٠٠٠٠٠ من حـ/ الأسهم المشتراة ٤٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

شراء ٥٠٠ سهم بسعر ٨٠٠ ل.س للسهم

٥٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال إلى مذكورين

٤٠٠٠٠٠ حـ/ الأسهم المشتراة

١٠٠٠٠٠ حـ/ أرباح شراء الأسهم

تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة

*** أسنـــــاد القـــــرض ***

*** تعريف أسناد القرض :**

عرفت المادة /١٢١/ أسناد القرض بأنها أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تصدرها الشركة للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبها بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار.

ويتم طرح أسناد القرض وفقاً لأحكام هذا القانون وقانون سوق الأوراق المالية عن طريق دعوة للاكتتاب موجهة للجمهور بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق . ويجوز عرض أسناد القرض بقيمتها الاسمية أو بخصم أو بعلاوة إصدار وفي جميع الحالات يتم قيد قيمة السند في سجلات الشركة بقيمته الاسمية. وتحرر أسناد القرض بالعملة السورية أو بعملة أجنبية بعد الحصول على موافقة الوزارة وهيئة الأوراق.

**** شروط إصدار أسناد القرض :** بينت المادة /١٢٣/ شروط إصدار أسناد القرض في الآتي :

1ـ أن يكون قد تم دفع رأس مال الشركة بكامله.

2ـ ألا يتجاوز القرض رأس مال الشركة.

3ـ أن تحصل الشركة على موافقة الهيئة العامة العادية عند إصدار أسناد قرض عادية وأن تحصل على موافقة الهيئة العامة غير العادية عندما يتم إصدار أسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم ، وتعتبر موافقتها هذه بمثابة موافقة على زيادة رأس مال الشركة.

4ـ الحصول على موافقة الوزارة وموافقة هيئة الأوراق.

أما المادة /١٢٦/ المتضمنة الاكتتاب على أسناد القرض فقد ذكرت ما يلي :

1ـ تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعة واحدة.

2ـ لمجلس الإدارة أن يكتفي بقيمة الأسناد التي تم الاكتتاب بها إذا لم تتم تغطية جميع الأسناد الصادرة خلال لمدة المقررة.

3ـ مع مراعاة أحكام المادة /123/ البند/٢/ فإنه إذا تجاوز الاكتتاب عدد الأسناد المطروحة يجب أن توزع هذه لأسناد غرماً بين المكتتبين على أن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل.

** المقارنة بين الأسهم والسندات :

١- يمثل السهم حصة في رأس المال في حين يمثل سند القرض ديناً على الشركة .

٢- للسند إيراد دوري ثابت يتمثل بالفائدة سواء تحقق ربح للشركة أم لا ، بينما للسهم إيراد متغير في حالة وجود الأرباح بالشركة .

٣- السند ترد قيمته في تاريخ الاستحقاق ، بينما السهم لا ترد قيمته إلا عند التصفية أو الاستهلاك .

٤- يتقدم حملة أسناد القرض على حملة الأسهم في استيفاء قيمة أسنادهم من موجودات الشركة عند تصفيتها .

٥- صاحب السهم يتدخل في إدارة الشركة أما حامل السند فلا يحق له التدخل في إدارة الشركة .

٦- لا يجوز أن يصدر السهم بأقل من قيمته الاسمية ويمكن أن يصدر السند بأقل من قيمته الإسمية .

** أنواع سندات القرض :

يمكن تقسيم السندات إلى أنواع متعددة حسب الأساس المستخدم للتمييز فيما بينها :

١- السندات من حيث طريقة تملكها :

أ- أسناد قرض اسمية : تكون مسجلة باسم صاحبها ولا يجوز التنازل عنها إلا بموافقة الشركة .

ب- أسناد قرض لحاملها : وتنتقل ملكيتها بالتداول دون الحاجة إلى موافقة الشركة .

٢- السندات من حيث ضمانها :

أ- سندات مضمومة برهن الموجودات الثابتة أو بضمان البنوك أو الشركات أخرى .

ب- سندات غير مضمونة (عادية) ليس لها ضمان ويعامل صاحبها مثل أي دائن آخر للشركة .

٣- سندات من حيث موعد سداد قيمتها :

أ- سندات لمدة محدودة تصدر في إصدار واحد ويتم تسديد ها في تاريخ واحد محدد .

ب- سندات تسدد على أقساط وهي السندات التي تصدر في إصدار واحد ولكن تستحق في تواريخ استحقاق مختلفة يسمح بها حاملو السندات .

٤- سندات من حيث إيرادها :

أ- سندات ذات إيراد ثابت يتمثل بالفائدة الثابتة من القيمة الاسمية للسند تدفع في مواعيد محددة .

ب- سندات ذات إيراد متغير: وهي السندات التي يكون لها جزء ثابت من الإيراد يتمثل بالفائدة الثابتة وجزء آخر متغير من الإيراد يتوقف على مقدار الأرباح التي تحققها الشركة ويكون على شكل نسبة مئوية منها .

٥- السندات من حيث قابلية تحويلها إلى أسهم :

أ- سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بشرط أن يسمح نظام الشركة بذلك ويذكر ذلك عند إصدار السندات .

ب- سندات غير قابلة للتحويل إلى أسهم : وهي السندات التي لا يسمح نظام الشركة بتحويلها إلى أسهم ولم يذكر شرط تحويلها إلى أسهم عند إصدارها.

المعالجة المحاسبية لإصدار أسناد القرض *

١) : إصدار السندات بالقيمة الاسمية وسداد قيمتها دفعة واحدة : يتم إثبات قيد إصدار السندات :

××× من حـــ/ حملة السندات ××× إلى حـــ/ قرض السندات

ثم يتم إثبات قيد الاكتتاب بالسندات وسداد قيمتها كما يلي :

××× من حـــ/ المصرف ××× إلى حـــ/ حملة السندات

مثال :

طرحت إحدى شركات المساهمة ٣٠٠٠ سند بفائدة ٩% سنوياً وبقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسند الواحد وقد تم الاكتتاب بجميع السندات وسددت القيمة عن طريق المصرف . المطلوب : إثبات قيود إصدار سندات القرض .

الحل :

٣٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ حملة السندات ٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ قرض السندات

إصدار ٣٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسند وفائدة سنوية ٩% سنوياً

٣٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف ٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ حملة السندات

الاكتتاب بـــ ٣٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسند بفائدة ٩% سنوياً

٢) : الاكتتاب بأكثر من السندات المطروحة للاكتتاب :

إذا تم الاكتتاب بأكثر من السندات المطروحة للاكتتاب ففي هذه الحالة تقوم الشركة بتخفيض السندات على المكتتبين بالتوزيع النسبي كما في الأسهم :

عدد السندات المخصصة للمكتتب = عدد السندات التي اكتتب بها × عدد السندات المطروحة / عدد السندات المكتتب بها

وترد المبالغ المدفوعة زيادة إلى أصحابها بالقيد :

××× من حـــ/ حملة السندات ××× إلى حـــ/ المصرف

مثال :

طرحت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند بفائدة ٩% بسعر ٢٠٠٠ ل.س للسند الواحد وقد تم الإكتتاب بـــ ١٥٠٠٠ سند فقامت الشركة بتخصيص السندات على المكتتبين بطريقة التوزيع النسبي وردت الزيادة لأصحابها . المطلوب : إثبات ما تقدم بدفتر يومية الشركة المساهمة .

الحل :

٢٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ حملة السندات ٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ قرض السندات

إصدار ١٠٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٢٠٠٠ ل.س للسند

٣٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف ٣٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ حملة السندات

الاكتتاب بـــ ١٥٠٠٠ سند بفائدة ٩% وسعر ٢٠٠٠ ل.س للسند

١٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ حملة السندات ١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

إلغاء الاكتتاب الزائد ورد الزيادة للمكتتبين

٣) إصدار السندات بعلاوة إصدار :

إن علاوة إصدار السندات هي الفرق بين سعر إصدار السند وقيمته الاسمية ، وتلجأ الشركات إلى إصدار السندات بعلاوة إصدار عندما يكون معدل الفائدة على هذه السندات أعلى من المعدل السائد في سوق الأوراق المالية ، ويتم سداد علاوة الإصدار عند الاكتتاب بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسند . ويتم توزيع علاوة إصدار السندات خلال مدة القرض بنسبة ما تستفيده كل سنة من هذه العلاوة وإجراء التسوية اللازمة في حساب فائدة السندات كما سنجد لاحقاً عند دراسة فائدة قرض السندات ، ويظهر الرصيد المتبقي من علاوة إصدار السندات في نهاية كل عام في جانب الخصوم من ميزانية الشركة .

مثال :

في ٢٠٠٨/٧/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٥٠٠٠ سند بفائدة ٩% سنوياً وقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وعلاوة إصدار (٢٠٠) ل.س للسند الواحد وقد طرحت هذه السندات بالكامل وتم الاكتتاب عليها جميعاً وتحملت الشركة عنها مصاريف إصدار ٢٠٠٠٠ ل.س . المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل :

٦٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ حملة السندات إلى مذكورين

٥٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ قرض السندات

١٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ علاوة إصدار السندات

إصدار ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وعلاوة إصدار ٢٠٠ ل.س

٦٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف ٦٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ حملة السندات

الاكتتاب بـــ ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وعلاوة إصدار ٢٠٠ ل.س

٢٠٠٠٠ من حـــ/ مصاريف إصدار السندات ٢٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

دفع مصاريف إصدار السندات

٤):إصدار السندات بخصم إصدار:

خصم إصدار السندات هو الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المصدرة وسعر إصدارها الذي يقل عن القيمة الاسمية. وتلجأ الشركات إلى إصدار السندات بخصم إصدار لتشجيع المستثمرين للاكتتاب في السندات عندما يكون سعر الفائدة السائد في السوق أعلى من سعر فائدة السندات . ويتم إثبات إصدار السندات بخصم إصدار في الدفاتر بقيمتها الاسمية على أن يفصل خصم الإصدار في حساب مستقل يسمى حساب خصم الإصدار يجعل مديناً بقيمة هذا الخصم ، ويتم تسوية خصم الإصدار بتوزيعه على الفترات المالية لقرض السندات عن طريق حساب فائدة السندات كما سنجد لاحقاً عند دراسة فائدة قرض السندات .

مثال :

طرحت إحدى الشركات المساهمة ٦٠٠٠ سند بفائدة ٨% سنوياً وبقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وسعر إصدار ٩٠٠ ل.س وقد تم الاكتتاب في جميع السندات ودفعت قيمتها مرة واحدة عند الاكتتاب.

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل :

من مذكورين

٥٤٠٠٠٠٠ حـ/ حملة السندات

٦٠٠٠٠٠ حـ/ خصم لإصدار السندات ٦٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ قرض السندات

إصدار سندات القرض بخصم إصدار

٥٤٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ٥٤٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حملة السندات

الاكتتاب بـ ٦٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وخصم إصدار ١٠٠ ل.س

مثال :

في ٢٠٠٧/٣/١ طرحت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند بفائدة ٩% سنوياً وقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وبسعر إصدار ٩٠٠ ل.س وقد تم الاكتتاب مرة ونصف عن مجموع السندات المطروحة ، وفي ٥/١/ تم تخصيص السندات ورد الزيادة للمكتتبين . المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة .

الحل :

من مذكورين

٩٠٠٠٠٠٠ حـ/ حملة السندات

١٠٠٠٠٠٠ حـ/ خصم إصدار السندات ١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ قرض السندات

إصدار ١٠٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وخصم الإصدار ١٠٠ ل.س

١٣٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ١٣٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حملة السندات

الاكتتاب بـ ١٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س وخصم إصدار ١٠٠ ل.س

٤٥٠٠٠٠٠ من حـ/ حملة السندات ٤٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

رد الزيادة إلى المكتتبين في قرض السندات .

** رد قرض السندات **

يعتبر قرض السندات ديناً على الشركة تلتزم بسداده في التاريخ المحدد لاستحقاقه بالقيمة الاسمية سواء كانت السندات مصدرة بعلاوة أو بخصم إصدار :

١- رد قرض السندات في تاريخ الاستحقاق دفعة واحدة :

××× من حـ/ قرض السندات ××× إلى حـ/ حملة السندات

إثبات استحقاق قرض السندات

××× من حـ/ حملة السندات ××× إلى حـ/ المصرف

سداد قرض السندات دفعة واحدة

٢- رد قرض السندات على دفعات خلال مدة القرض :

لا تختلف هذه الحالة عن الحالة السابقة باستثناء أن عملية السداد تكون مجزئة ومتكررة للقيود السابقة عند استحقاق وسداد كل قسط .

*** فائدة قرض السندات ***

تعتبر الفائدة على قرض السندات عبء على الإيراد تتحمله الشركة بصرف النظر عن نتيجة أعمالها . ويجب التمييز بين الفائدة الاسمية على السندات والفائدة الحقيقية على السندات ، فالفائدة الاسمية هي الفائدة التي يستحق دفعها نقداً لحملة السندات في تواريخ استحقاق الفائدة ويتم احتسابها على أساس القيمة الاسمية للسندات مضروباً بسعر الفائدة الاسمي وبناءً عليه تقوم الشركة باحتساب الضرائب المستحقة على تلك الفوائد . أما الفائدة الحقيقية على السندات فهي الفائدة التي يتم احتسابها عند إصدار السندات بعلاوة أو خصم إصدار.

وتتطلب المعالجة المحاسبية للفوائد على السندات ما يلي :

١ــ إثبات استحقاق الفوائد ودفعها لأصحابها :

××× من حـــ/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين

××× حـــ/حملة السندات

××× حـــ/ دائرة ضريبة الدخل

وعند دفع الفائدة مع الضريبة : من مذكورين

××× من حـــ/ حملة السندات

××× حـــ/ دائرة ضريبة الدخل ××× إلى حـــ/ المصرف

٢ــ تحميل الفترة المالية بنصيبها من الفائدة :

××× من حـــ/ أرباح وخسائر ××× إلى حـــ/ فائدة قرض السندات

المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لفائدة قرض السندات :

أولاً : إصدار السندات بقيمتها الاسمية ورد قرض السندات دفعة واحدة في نهاية مدة القرض :

في هذه الحالة يتساوى سعر إصدار السندات مع القيمة الاسمية ، وعليه فإن الفائدة الحقيقية تتساوى مع الفائدة الاسمية وذلك لتساوي معدل الفائدة الحقيقي في تاريخ الإصدار مع معدل الفائدة الاسمية ، وتختلف القيود المحاسبية فيما إذا كانت الفائدة تستحق سنوياً أو كل ستة أشهر ، وفيما إذا كانت تواريخ استحقاق الفائدة تختلف أو تتفق مع نهاية السنة المالية للشركة .

مثال :

في ٢٠٠٧/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسند الواحد وبفائدة ٨% سنوياً على أن يسدد قرض السندات دفعة واحدة بعد مضي أربع سنوات وتدفع الفائدة كل ستة أشهر في ٦/٣٠ و ١٢/٣١ من كل عام ، علماً أن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١ وأن معدل الضريبة ٧,٥% .

المطلوب : إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفوائد الخاصة بالسنة الأولى ودفعها .

الحل :

الفائدة في ٦/٣٠ /٢٠٠٧ = ١٠٠٠٠٠٠٠ × ٨% × ١٢/٦ = ٤٠٠٠٠٠ ل.س

٤٠٠٠٠٠ من حـــ/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين

٣٧٠٠٠٠ خـــ/ حملة السندات

٣٠٠٠٠ حـــ/ دائرة ضريبة الدخل

استحقاق فائدة قرض السندات في ٢٠٠٧/٦/٣٠

من مذكورين

٣٧٠٠٠٠ حـــ/ حملة السندات

٣٠٠٠٠ حـــ/ دائرة ضريبة الدخل ٤٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

دفع فائدة قرض السندات في ٢٠٠٧/٦/٣٠

٤٠٠٠٠٠ من حـــ/ فائدة قرض السندات إلى مذكورين

٣٧٠٠٠٠ حـــ/ حملة السندات

٣٠٠٠٠ حـــ/ دائرة ضريبة الدخل

استحقاق فائدة قرض السندات في ٢٠٠٧/١٢/٣١

من مذكورين

٣٧٠٠٠٠ حـــ/ حملة السندات

٣٠٠٠٠ حـــ/ دائرة ضريبة الدخل ٤٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

دفع فائدة قرض السندات في ٢٠٠٧/١٢/٣١

وتقفل فائدة قرض السندات في نهاية السنة المالية للشركة بالقيد :

٨٠٠٠٠٠ من حـــ/ أ . خ ٨٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ فائدة قرض السندات

مثال : بفرض أنه في المثال السابق أصدرت الشركة سندات القرض في ٢٠٠٧/٤/١ وأن الفوائد تدفع عن سنة أي في ٣/٣١/ من كل عام .

المطلوب : ١- إثبات قيود اليومية المتعلقة بفوائد قرض السندات عن عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

٢- تصوير حـــ/ فائدة قرض السندات في نهاية عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ .

الحل : **- من ٢٠٠٧/٤/١ لغاية ٣١ /١٢ /٢٠٠٧ -**

٦٠٠٠٠٠ من حـــ/ فائدة قرض السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ فائدة السندات المستحقة

١٠٠٠٠٠٠٠ × ٨% × ١٢/٩ = ٦٠٠٠٠٠ ل.س فائدة عن عام ٢٠٠٧

٦٠٠٠٠٠ من حـــ/ أ . خ ٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ فائدة قرض السندات

إقفال فائدة قرض السندات عن عام ٢٠٠٧

- من ٢٠٠٨/١/١ لغاية ٣١/ ٣/ ٢٠٠٨ -

من مذكورين إلى مذكورين

٦٠٠٠٠٠ حـ/ فائدة السندات المستحقة ٧٤٠٠٠٠ حـ/ حملة السندات

٢٠٠٠٠٠ حـ/ فائدة قرض السندات ٦٠٠٠٠ حـ/ دائرة ضريبة الدخل

استحقاق فائدة القرض عن السنة الأولى من مدة القرض

من مذكورين

٧٤٠٠٠٠ حـ/ حملة السندات

٦٠٠٠٠ حـ/ دائرة ضريبة الدخل ٨٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

دفع فائدة القرض عن السنة الأولي من مدة القرض

- من ٢٠٠٨/٤/١ لغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ -

٦٠٠٠٠٠ من حـ/ فائدة قرض السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة

١٠٠٠٠٠٠٠ × ٨% × ١٢/٩ = ٦٠٠٠٠٠ ل.س

٨٠٠٠٠٠ من حـ/ أ. خ ٨٠٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة قرض السندات

إقفال فائدة قرض السندات عن عام ٢٠٠٨

حـ/ فائدة قرض السندات

منه			له	
٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة		٦٠٠٠٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠٠٧/١٢/٣١
٦٠٠٠٠٠			٦٠٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠٠	إلى مذكورين ٢٠٠٨/٣/٣١		٨٠٠٠٠٠	من حـ/ أ. خ ٢٠٠٨/١٢/٣١
٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة			
٨٠٠٠٠٠			٨٠٠٠٠٠	

ثانياً : إصدار السندات بقيمتها الاسمية ورد قرض السندات على دفعات خلال مدة القرض :

إذا كانت سندات القرض ستسدد قيمتها على دفعات خلال مدة العقد فإن الفائدة الواجب تحميلها لكل فترة من ترات القرض تتوقف على قيمة السندات الموجودة خلال كل فترة ، وبالتالي فإن الفائدة ستتناقص من فترة إلى خرى وحتى سداد تمام قرض السندات .

ثال :

ي ٢٠٠٧/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٢٠٠٠ سند بفائدة سنوية ٨% وبقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س للسند على أن تسدد قيمة السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية تدفع في ١٢/٣١/ من كل عام وهو نهاية السنة المالية للشركة . المطلوب : إعداد جدول يبين طريقة احتساب الفوائد خلال مدة القرض .

لحل :

السنة المالية	رصيد القرض	فائدة القرض
٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠ ل.س
٢٠٠٨/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠ ل.س
٢٠٠٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ ل.س
٢٠١٠/١٢/٣١	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠ ل.س

مثال :

إذا افترضنا في المثال السابق أن قرض السندات ابتدأ من ٢٠٠٧/٧/١ وأنه سيسدد على أربعة أقساط سنوية متساوية تدفع في ٦/٣٠/ من كل عام مع الفوائد .

المطلوب : إعداد جدول يبين نصيب الفترات المالية المختلفة من فائدة قرض السندات .

الحل :

الفترة	رصيد القرض	الفائدة	نصيب السنة المالية من القائدة
٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٠٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨%×٢٠٠٠٠٠٠	= ٨٠٠٠٠
٢٠٠٨/٦/٣٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨% ×٢٠٠٠٠٠٠ =	٨٠٠٠٠
٢٠٠٨/١٢/٣١	١٥٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨%×١٥٠٠٠٠٠ =	٦٠٠٠٠ = ١٤٠٠٠٠
٢٠٠٩/٦/٣٠	١٥٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨%×١٥٠٠٠٠٠ =	٦٠٠٠٠
٢٠٠٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨%×١٠٠٠٠٠٠ =	٤٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠
٢٠١٠/٦/٣٠	١٠٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨%×١٠٠٠٠٠٠ =	٤٠٠٠٠
٢٠١٠/١٢/٣١	٥٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨% × ٥٠٠٠٠٠ =	٢٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠
٢٠١١/٦/٣٠	٥٠٠٠٠٠	١٢/٦×٨% × ٥٠٠٠٠٠	= ٢٠٠٠٠

ثالثاً : فائدة قرض السندات في حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار :

تصدر السندات بعلاوة إصدار إذا كان معدل الفائدة الاسمي يزيد على معدل الفائدة الحقيقي ، ويتم استهلاك علاوة إصدار السندات عن طريق خصمها من حساب فائدة قرض السندات في كل سنة حتى تتحمل السنة بعبء الفائدة الحقيقي . وهنا يجب التمييز بين الحالتين :

١- حالة سداد قرض السندات دفعةً واحدةً في نهاية مدة العقد .

٢- حالة سداد قرض السندات على دفعات خلال مدة العقد .

على أن يراعى في المعالجة المحاسبية توافق أو عدم توافق تاريخ استحقاق الفائدة لحملة السندات مع نهاية السنة المالية للشركة المساهمة .

مثال :

في ٢٠٠٦/١/١ أصدرت شركة مساهمة ١٠٠٠ سند بفائدة ١٠% سنوياً وبقيمة اسمية ١٠٠٠٠ ل.س وسعر إصدار ١١٠٠٠ ل.س للسند الواحد ، على أن ترد السندات دفعةً واحدةً بعد أربع سنوات ، وقد تم الاكتتاب على السندات وسددت قيمتها بالكامل . فإذا علمت أن الفوائد تسدد سنوياً في١٢/٣١/ نهاية السنة المالية للشركة.

المطلوب : ١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات .

٢- تنظيم جدول توزيع علاوة الإصدار على فترات القرض مع الفوائد .

٣- إجراء قيود اليومية لاستحقاق فائدة السندات ودفعها لغاية ٢٠٠٦/١٢/٣١ .

الحل :

١- إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات :

١١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ حملة السندات إلى مذكورين

١٠٠٠٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات

١٠٠٠٠٠٠ حـ/ علاوة إصدار السندات

إصدار ١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠٠ ل.س للسند وعلاوة إصدار ١٠٠٠ ل.س

١١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المصرف ١١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حملة السندات

الإكتتاب على السندات ودفع قيمتها بوجود علاوة إصدار

٢- تنظيم جدول توزيع علاوة الإصدار على فترات القرض مع الفوائد :

السنة	الفائدة الاسمية	نصيب السنة من العلاوة	نصيب السنة من الفائدة	الرصيد المتبقي من العلاوة
٢٠٠٦	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٢٠٠٧	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٢٠٠٩	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	------

٣- إجراء قيود اليومية لاستحقاق فائدة السندات ودفعها لغاية ٢٠٠٦/١٢/٣١ :

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حملة السندات

إثبات الفائدة لحملة السندات عن عام ٢٠٠٦(بفرض عدم وجود ضريبة)

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ حملة السندات ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

دفع الفائدة لحملة السندات

٢٥٠٠٠٠٠ من حـ/ علاوة الإصدار ٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

تخفيض فائدة السندات بنصيب عام ٢٠٠٦ من علاوة الإصدار

٧٥٠٠٠٠ من حـ/ أ . خ ٧٥٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

إقفال فائدة السندات لعام ٢٠٠٦(عبء الفائدة الحقيقي)

مثال :

بافتراض أنه في المثال السابق أن شروط الإصدار تنص على رد السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة بدفع القسط في ١٢/٣١/ من كل عام مع الفوائد .

المطلوب : إعداد جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض .

الحل : في هذه الحالة سيتناقص قرض السندات سنة بعد سنة وسيتناقص معه حجم الفوائد ، وبالتالي فإن استفادة السنوات المالية من مبلغ القرض لن تكون متساوية ، ولا بد من توزيع علاوة إصدار السندات على سنوات القرض بنسبة استفادة السنة المالية من مبلغ القرض . وفي هذه الحالة سوف تتحدد درجة الاستفادة السنوية على مدار سنوات القرض على أساس ٤/٤ : ٤/٣ : ٤/٢ : ٤/١ ويمكن التعبير عنها كالآتي كنسبة ٤ : ٣ : ٢ : ١ للسنوات المتتالية . أو نصيب السنة من علاوة إصدار السندات = مبلغ العلاوة × الفائدة السنوية الأسمية / مجموع الفوائد .

إعداد جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض :

السنة	رصيد القرض	النسبة	نصيب السنة من العلاوة	الفائدة الاسمية	الفائدة الحقيقية	رصيد العلاوة
٢٠٠٦	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠/٤	٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٢٠٠٧	٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٣	٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٢	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢٠٠٩	٢٥٠٠٠٠٠	١٠/١	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	------

مثال :

نفترض في المثال السابق أن شروط إصدار السندات نصت على رد السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة يدفع القسط في ٦/٣٠/ من كل عام ، وأن تاريخ إصدار السندات والاكتتاب عليها كان في ٢٠٠٦/٧/١ .

المطلوب : ١- إعداد جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة العقد .

٢- إجراء قيود اليومية للفوائد ولعلاوة إصدار السندات لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

٣- تصوير حـ/ علاوة إصدار السندات وحـ/ فائدة السندات عن عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ .

الحل : ١- إعداد جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة العقد :

السنة	رصيد القرض	النسبة	نصيب السنة من العلاوة	الفائدة الاسمية	الفائدة الحقيقية	رصيد العلاوة
٢٠٠٦	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠/٤	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٢٠٠٧	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠/٤	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
	٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٣	١٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠		
٢٠٠٨	٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٣	١٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٢	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠		
٢٠٠٩	٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٢	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠٠	١٠/١	٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠		
٢٠١٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٠/١	٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	------

مجموع علاوة إصدار السندات = ١٠٠٠٠٠٠ ل.س

٢- إجراء قيود اليومية للفوائد ولعلاوة إصدار السندات لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ :

- ٢٠٠٦/١٢/٣١ -

٥٠٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة

إثبات الفائدة الاسمية من ٧/١ – ٢٠٠٦/١٢/٣١

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ علاوة إصدار السندات ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

تخفيض فائدة السندات بحصة عام ٢٠٠٦ من العلاوة

٣٠٠٠٠٠ من حـ/ أ . خ ٣٠٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

إقفال فائدة السندات الحقيقية لعام ٢٠٠٦

- ٢٠٠٧/١/١ لغاية ٢٠٠٧/٦/٣٠ -

من مذكورين

٥٠٠٠٠٠ حـ/ فائدة السندات المستحقة

٥٠٠٠٠٠ حـ/ فائدة السندات ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حملة السندات

الفائدة المستحقة لحملة السندات (بفرض عدم وجود ضريبة)

١٠٠٠٠٠٠ من حـ/ حملة السندات ١٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

دفع فائدة السندات للسنة الأولى من مدة العقد

- ٢٠٠٧/٧/١ لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ -

٣٧٥٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٣٧٥٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة

إثبات الفائدة الاسمية من ٧/١ – ٢٠٠٧/١٢/٣١

٣٥٠٠٠٠ من حـ/ علاوة إصدار السندات ٣٥٠٠٠٠إلى حـ/ فائدة السندات

تخفيض فائدة السندات بحصة عام ٢٠٠٧ من العلاوة

٥٢٥٠٠٠ من حـ/ أ . خ ٥٢٥٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

إقفال عبء فائدة السندات الحقيقية

٣- تصوير حـ/ علاوة إصدار السندات وحـ/ فائدة السندات عن عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ :

حـ/ علاوة إصدار السندات

منه		له	
٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ حملة السندات ٢٠٠٦/٧/١
٨٠٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠٠٦/١٢/٣١		
١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠	
٣٥٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات ٢٠٠٧/١٢/٣١	٨٠٠٠٠٠	منقول ٢٠٠٧/١/١
٤٥٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠٠٧/١٢/٣١		
٨٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠	

حـ/ فائدة قرض السندات

منه		له	
٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٠٠٠	من حـ/ علاوة الإصدار ٢٠٠٦/١٢/٣١
		٣٠٠٠٠٠	من حـ/ أ . خ ٢٠٠٦/١٢/٣١
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠٠٧/٦/٣٠	٣٥٠٠٠٠	من حـ/ علاوة الإصدار ٢٠٠٧/١٢/٣١
٣٧٥٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠٠٧/١٢/٣١	٥٢٥٠٠٠	من حـ/ أ . خ ٢٠٠٧/١٢/٣١
٨٧٥٠٠٠		٨٧٥٠٠٠	

رابعاً : فائدة قرض السندات في حالة إصدار السندات بخصم إصدار :

تصدر السندات بخصم إصدار إذا كان معدل الفائدة الحقيقي يزيد على معدل الفائدة الاسمي ، وحتى تتحمل السنة بعبء الفائدة الحقيقية فلا بد من إضافة نصيبها من خصم إصدار السندات إلى فائدة السندات الاسمية . وهنا يجب التمييز بين الحالتين : ١- حالة سداد قرض السندات دفعةً واحدةً في نهاية مدة العقد .

٢- حالة سداد قرض السندات على دفعات خلال مدة العقد .

على أن يراعى في المعالجة المحاسبية توافق أو عدم توافق تاريخ استحقاق الفائدة لحملة السندات مع نهاية السنة المالية للشركة المساهمة .

مثال : في ٢٠٠٧/١/١ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٢٥٠٠ سند بفائدة ٦% سنوياً وبقيمة اسمية ٤٠٠٠ ل.س وبسعر إصدار ٣٦٨٠ ل.س للسند وتستحق الفوائد في ٣١ /١٢/ من كل عام ويسدد القرض دفعة واحدة بعد مضي أربع سنوات . المطلوب : ١- إجراء قيود اليومية لإصدار السندات.

٢- تنظيم جدول توزيع خصم إصدار السندات على فترات القرض مع الفوائد .

٣- إجراء قيود اليومية لاستحقاق الفوائد ودفعها لغاية ٣١ /١٢/ ٢٠٠٧.

الحل : من مذكورين

٩٢٠٠٠٠٠ حـــ/ حملة السندات

٨٠٠٠٠٠ حـــ/ خصم إصدار السندات ١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ قرض السندات

إصدار ٢٥٠٠ سند بقيمة اسمية ٤٠٠٠ ل.س للسند وبخصم إصدار ٣٢٠ ل.س

٩٢٠٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف ٩٢٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ حملة السندات

الاكتتاب بـــ ٢٥٠٠ سند بسعر إصدار ٣٦٨٠ ل.س للسند ودفع قيمتها

جدول توزيع خصم الإصدار وتحميل سنوات القرض بالعبء الحقيقي للفائدة :

السنة	الفائدة ٦%	نصيب السنة من الخصم	الفائدة الحقيقية	الرصيد المتبقي من الخصم
٢٠٠٧	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٢٠٠٩	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢٠١٠	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	------

ـ٢٠٠٧/١٢/٣١ـ

٦٠٠٠٠٠ من حـــ/ فائدة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ حملة السندات

٦٠٠٠٠٠ من حـــ/ حملة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

٢٠٠٠٠٠ من حـــ/ فائدة السندات ٢٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ خصم إصدار السندات

٨٠٠٠٠٠ من حـــ/أ . خ ٨٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ فائدة السندات

وهكذا تتكرر نفس القيود لباقي السنوات .

مثال :

فرض أن شروط الإصدار في المثال السابق تنص على رد قرض السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية لقيمة يدفع القسط مع الفوائد في نهاية السنة المالية للشركة بتاريخ ١٢/٣١/من كل عام مع الفوائد .

لمطلوب : ١- إعداد جدول توزيع خصم الإصدار مع الفوائد خلال مدة القرض .

٢- إجراء قيود اليومية لمعالجة الفوائد وخصم الإصدار في ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

حل : إعداد جدول توزيع خصم الإصدار مع الفوائد خلال مدة القرض

سنة	رصيد القرض	معدل التحميل	نصيب السنة من الخصم	الفائدة ٦%	العبء الحقيقي للفائدة	رصيد الخصم آخر السنة
٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠/٤	٣٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
٢٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٣	٢٤٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٢٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٢	١٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٢٠١	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٠/١	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	------
	٢٥٠٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠		

ملاحظة : يمكن أيضاً حساب نصيب السنة من خصم إصدار السندات كما يلي :

نصيب سنة ٢٠٠٧ من خصم إصدار السندات = رصيد القرض في ٢٠٠٧ /مجموع القرض × قيمة الخصم

٨٠٠٠٠٠٠ × ٢٥٠٠٠٠٠٠/١٠٠٠٠٠٠٠ = ٣٢٠٠٠٠ ل.س .

ويمكن حسابه أيضاً عن طريق مجموع الفوائد كما يلي :

نصيب سنة ٢٠٠٧ من خصم إصدار السندات = فائدة السندات في ٢٠٠٧ /مجموع الفائدة × قيمة الخصم

٨٠٠٠٠٠٠ × ١٥٠٠٠٠٠/٦٠٠٠٠٠ = ٣٢٠٠٠٠ ل.س .

ـ٢٠٠٧/١٢/٣١ـ

٦٠٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حملة السندات

٦٠٠٠٠٠ من حـ/ حملة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

٣٢٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٣٢٠٠٠٠ إلى حـ/ خصم إصدار السندات

٩٢٠٠٠٠ من حـ/أ . خ ٩٢٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

وهكذا تتكرر نفس القيود لباقي السنوات .

مثال :

بفرض أن تاريخ إصدار السندات والاكتتاب عليها كان في ٢٠٠٧/١٠/١ في المثال السابق وأن القرض سيرد دفعةً واحدةً في نهاية مدة القرض ، وأن الفوائد ستدفع في ٩/٣٠ من كل عام ، وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١/ من كل عام .

المطلوب :

١- إعداد جدول توزيع خصم الإصدار على فترات القرض مع الفوائد .

٢- إجراء قيود اليومية المتعلقة بالفوائد وخصم الإصدار لغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١

٣- تصوير حـ/ خصم إصدار السندات وحـ/ فائدة قرض السندات بتاريخ ١٢/٣١/ للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ .

الحل : جدول توزيع خصم الإصدار والفوائد خلال مدة القرض

السنة	الفائدة ٦%	نصيب السنة من الخصم	العبء الحقيقي للفائدة	رصيد الخصم آخر السنة
٢٠٠٧	٦٠٠٠٠٠×١٢/٣=١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠×١٢/٣=٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٢٠٠٨	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
٢٠٠٩	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
٢٠١٠	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢٠١١	٦٠٠٠٠٠×١٢/٩=٤٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠×١٢/٩=١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	-----

ـ٢٠٠٧/١٢/٣١ـ

١٥٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ١٥٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة

٥٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٥٠٠٠٠ إلى حـ/ خصم إصدار السندات

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ أ . خ ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

ـ٢٠٠٨/٩/٣٠ـ

من مذكورين

١٥٠٠٠٠ حـ/ فائدة السندات المستحقة

٤٥٠٠٠٠ حـ/ فائدة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حملة السندات

٦٠٠٠٠٠ من حـ/ حملة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

ـ٢٠٠٨/١٢/٣١ـ

١٥٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ١٥٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات ٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/ خصم إصدار السندات

٨٠٠٠٠٠ من حـ/ أ . خ ٨٠٠٠٠٠ إلى حـ/ فائدة السندات

حـ/ خصم إصدار السندات

منه		له	
٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات ٢٠٠٧/١٠/١	٥٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠٠٧/١٢/٣١
		٧٥٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠٠٧/١٢/٣١
٨٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠	
٧٥٠٠٠٠	رصيد منقول ٢٠٠٨/١/١	٢٠٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠٠٨/١٢/٣١
		٥٥٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠٠٨/١٢/٣١
٧٥٠٠٠٠		٧٥٠٠٠٠	

حـ/ فائدة قرض السندات

منه		له	
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٠٠٠٠٠	من حـ/ أ . خ ٢٠٠٧/١٢/٣١
٥٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠٠٧/١٢/٣١		
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	
٤٥٠٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠٠٨/٩/٣٠	٨٠٠٠٠٠	من حـ/ أ . خ ٢٠٠٨/١٢/٣١
٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠٠٨/١٢/٣١		
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠٠٨/١٢/٣١		
٨٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠	

مثال :

بفرض أن تاريخ إصدار السندات والاكتتاب عليها كان في المثال السابق في ٢٠٠٧/١٠/١ ، وأن شروط الإصدار تنص على رد قرض السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة يدفع القسط مع الفوائد في ٩/٣٠/من كل عام بينما السنة المالية للشركة تنتهي في ١٢/٣١/من كل عام .

المطلوب :

١- إعداد جدول توزيع خصم الإصدار على فترات القرض مع الفوائد .

٢- إجراء قيود اليومية المتعلقة بالفوائد وخصم الإصدار لغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١

٣- تصوير حـ/ خصم إصدار السندات وحـ/ فائدة قرض السندات بتاريخ ١٢/٣١/ للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ .

الحل :

نصيب سنة ٢٠٠٧ من خصم إصدار السندات = ٨٠٠٠٠٠ × ١٠/٤ × ١٢/٣ = ٨٠٠٠٠ ل.س .

إعداد جدول توزيع خصم الإصدار على فترات القرض مع الفوائد

السنة	رصيد القرض	معدل التحميل	نصيب السنة من الخصم	الفائدة ٦%	العبء الحقيقي للفائدة	رصيد الخصم آخر السنة
٢٠٠٧/١٢/٣١ - ١٠/١	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠/٤	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠
٢٠٠٨/٩/٣٠ - ١/١	١٠٠٠٠٠٠٠	١٠/٤	٢٤٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٨٦٢٥٠٠	٤٢٠٠٠٠
٢٠٠٨/١٢/٣١ - ٩/٣٠	٧٥٠٠٠٠٠	١٠/٣	٦٠٠٠٠	١١٢٥٠٠		
٢٠٠٩/٩/٣٠ - ١/١	٧٥٠٠٠٠٠	١٠/٣	١٨٠٠٠٠	٣٣٧٥٠٠	٦٣٢٥٠٠	٢٠٠٠٠٠
٢٠٠٩/١٢/٣١ - ٩/٣٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٢	٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠		
٢٠١٠/٩/٣٠ - ١/١	٥٠٠٠٠٠٠	١٠/٢	١٢٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٤٠٢٥٠٠	٦٠٠٠٠
٢٠١٠/١٢/٣١ - ٩/٣٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٠/١	٢٠٠٠٠	٣٧٥٠٠		
٢٠١١/٩/٣٠ - ١/١	٢٥٠٠٠٠٠	١٠/١	٦٠٠٠٠	١١٢٥٠٠	١٧٢٥٠٠	------
	٢٥٠٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠		

ـ٢٠٠٧/١٢/٣١ـ

١٥٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ١٥٠٠٠٠

٨٠٠٠٠ من حـ/ فائدة السندات إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٨٠٠٠٠

٢٣٠٠٠٠ من حـ/ أ . خ إلى حـ/ فائدة السندات ٢٣٠٠٠٠

ـ٢٠٠٨/٩/٣٠ـ

من مذكورين

١٥٠٠٠٠ حـــ/ فائدة السندات المستحقة

٤٥٠٠٠٠ حـــ/ فائدة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ حملة السندات

٦٠٠٠٠٠ من حـــ/ حملة السندات ٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

ـ٢٠٠٨ /١٢/٣١ـ

١١٢٥٠٠ من حـــ/ فائدة السندات ١١٢٥٠٠ إلى حـــ/ فائدة السندات المستحقة

٣٠٠٠٠٠ من حـــ/ فائدة السندات ٣٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ خصم إصدار السندات

٨٦٢٥٠٠ من حـــ/ أ . خ ٨٦٢٥٠٠ إلى حـــ/ فائدة السندات

ل منه حـــ/ خصم إصدار السندات له

٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض السندات ٢٠٠٧/١٠/١	٨٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠٠٧/١٢/٣١
		٧٢٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠٠٧/١٢/٣١
٨٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠٠	
٧٢٠٠٠٠	رصيد منقول ٢٠٠٨/١/١	٣٠٠٠٠٠	من حـ/ فائدة السندات ٢٠٠٨/١٢/٣١
		٤٢٠٠٠٠	رصيد مرحل ٢٠٠٨/١٢/٣١
٧٢٠٠٠٠		٧٢٠٠٠٠	

منه حـــ/ فائدة قرض السندات له

١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٣٠٠٠٠	من حـ/ أ . خ ٢٠٠٧/١٢/٣١
٨٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠٠٧/١٢/٣١		
٢٣٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠	
٤٥٠٠٠٠	إلى حـ/ حملة السندات ٢٠٠٨/٩/٣٠	٨٦٢٥٠٠	من حـ/ أ . خ ٢٠٠٨/١٢/٣١
٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم إصدار السندات ٢٠٠٨/١٢/٣١		
١١٢٥٠٠	إلى حـ/ فائدة السندات المستحقة ٢٠٠٨/١٢/٣١		
٨٦٢٥٠٠		٨٦٢٥٠٠	

*** تصفية الشركات المساهمة وفسخها ***

أسباب حل الشركات المساهمة وتصفيتها :

من أهم الأسباب التي تستدعي حل وتصفية الشركات المساهمة هو ما ورد في المادة /١٨/ من قانون الشركات /٣/ لعام ٢٠٠٨ الآتية :

1- انقضاء المدة المحددة للشركة .

2- انتهاء المشروع موضوع الشركة .

٣ - شهر إفلاس الشركة .

٤ - حل الشركة بحكم قضائي .

٥ - اندماج الشركة في شركة أخرى .

ويمكن أن تصفى الشركة المساهمة إما تصفية اختيارية بقرار من هيئتها العامة غير العادية أو تصفية إجبارية بقرار من المحكمة ولا تفسخ الشركة إلا بعد استكمال إجراءات تصفيتها ، وتدخل الشركة بمجرد حلها في طور التصفية وتبقى شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط (المادة /١٩/ من قانون الشركات) .

واجبات ومسؤوليات المصفي :

يتم تعيين المصفي بموجب قرار صادر عن الهيئة العامة وفقاً للأصول والأغلبية المقررة لصدور قرارات الهيئة العامة العادية للشركة ، وإذا لم يتم التعيين وفقاً لما سلف ذكره يتم تعيينه من قبل المحكمة المختصة . ومن واجبات ومسؤوليات المصفي ما يلي :

١- يجب على المصفين شهر قرار تصفية الشركة وقرار تعيينهم سواء كان اختيارياً أو بموجب قرار قضائي لدى أمانة سجل التجارة خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من صدور هذا القرار.

٢- يجب على المصفي تبليغ قرار تصفية الشركة المساهمة إلى هيئة الأوراق خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التصفية .

٣- يقوم المصفي بالأعمال اللازمة لتحصيل ما للشركة من ديون في ذمة الغير ، ووفاء ما عليها من الديون وحسب الأولوية المقررة قانوناً .

٤- يقوم المصفي بإنجاز أعمال الشركة العالقة وتنفيذ العقود القائمة قبل التصفية دون أن يكون له القيام بأعمال جديدة باسمها .

٥- يعتبر المصفي مسؤولاً إذا أساء تدبير شؤون الشركة خلال مدة التصفية كما يسأل عن تعويض الضرر الذي يلحق الغير بسبب أخطائه استناداً لأحكام مسؤولية مدير الشركة أو مسؤولية أعضاء مجلس إدارتها .

أولويات توزيع أموال التصفية : تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها وفق الترتيب التالي الذي نصت عليه المادة /٢٥/ من قانون الشركات :

أ – نفقات التصفية وأتعاب المصفي .

ب – المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة.

ج – المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها.

د – الديون المستحقة على الشركة لغير المساهمين فيها.

هـ – يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين المساهمين كل بنسبة حصته من رأس المال .

انتهاء أعمال التصفية للشركة المساهمة :

تنتهي أعمال التصفية كما ورد في المادة /٢٧/ عندما :

١. يقدم المصفي حساباً ختامياً أو ميزانية نهائية للهيئة العامة ، ويتضمن الأعمال والإجراءات التي قام بها لإتمام عملية التصفية ونصيب كل مساهم في توزيع موجودات الشركة.

٢. يقوم مفتش الحسابات في الشركة المساهمة بإعداد تقرير عن الحسابات التي قدمها المصفي ويعرضه على الهيئة العامة للشركة لأخذ موافقتها فإذا وافقت يتم إعلان براءة ذمة المصفي وإلا تقدمت باعتراضها على الحسابات أمام المحكمة .

** المعالجـــة المحاسبيـــة لحل الشركات المساهمة وتصفيـــتها **

يفتح حساب يسمى حساب التصفية ويجعل مدنياً بجميع الأصول عدا النقدية وتقفل فيه مصاريف التصفية ، بينما يجعل دائناً بجميع المخصصات والمبالغ التي يتنازل عنها الدائنون والمبالغ المقبوضة ثمناً للأصول التي يتم بيعها والمبالغ المقبوضة من المدينين حيث يكون حساب المصرف مديناً بها . وهناك احتمالين لنتيجة (رصيد) حساب التصفية :

<u>الأول : أن تكون نتيجة التصفية ربحاً :</u>

هذا يعني أن ثمن بيع الأصول والمبالغ المحصلة من الأرصدة المدينة تفوق قيمتها الدفترية ، حيث يرحل الفرق (الربح) إلى حساب المساهمين وذلك بعد اقتطاع ضريبة الدخل المستحقة على هذا الربح .

الثاني : أن تكون نتيجة التصفية خسارة :

هذا يعني أن ثمن بيع الأصول والمبالغ المحصلة من الأرصدة المدينة أقل من القيمة الدفترية ، وفي هذه الحالة يرحل الفرق (خسارة) إلى حساب المساهمين . وفي حالة الخسارة هناك عدة احتمالات لها :

١- نتيجة التصفية خسارة تقل عن رأس المال : حيث يسدد المصفي للمساهمين أرصدة حساباتهم بعد تخفيض رأس المال بمقدار الخسارة .

٢- نتيجة التصفية خسارة تزيد عن رأس المال مع وجود احتياطيات كافية : حيث يتم تغطية الخسارة الزائدة عن رأس المال من خلال الاحتياطيات .

٣- نتيجة التصفية خسارة تزيد عن حقوق الملكية : وهنا يتنازل الدائنون عن جزء مما لهم في ذمة الشركة ويعتبر هذا الجزء إيراداً للشركة يظهر في الجانب الدائن من حساب التصفية .

مثال : (نتيجة التصفية ربح)

قررت الهيئة العامة غير العادية لإحدى الشركات المساهمة تصفية أعمالها وكانت ميزانيتها بذلك التاريخ كما يلي :

الميزانية العامة في ٢٠٠٨/١٢/٣١

أصول		خصوم	
٤٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٣٠٠٠٠٠٠	أصول متداولة	٣٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري
٣٥٠٠٠٠	مصرف	٢٥٠٠٠٠	احتياطي اختياري
		١٠٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٤٠٠٠٠٠	دائنون
		٤٠٠٠٠٠	مخصص . ك . أ . ثابتة
٧٣٥٠٠٠٠		٧٣٥٠٠٠٠	

وقد تمت التصفية على النحو التالي :

١- بيعت الأصول الثابتة بمبلغ ٤٢٠٠٠٠٠ ل.س ،

٢- بلغت المتحصلات النقدية من الأصول المتداولة ٣٢٥٠٠٠٠ ل.س .

٣- بلغت مصاريف التصفية ١٠٠٠٠٠ ل.س .

٤- معدل ضريبة الدخل ٢٠% من الأرباح .

المطلوب : ١- إجراء قيود اليومية اللازمة للتصفية .

٢- تصوير الحسابات التالية : حـ/ التصفية ، حـ/ المساهمين ، حـ/ المصرف .

الحل :

٧٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ التصفية إلى مذكورين

٤٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأصول الثابتة

٣٠٠٠٠٠٠ حـــ/ الأصول المتداولة

إقفال الأصول عدا النقدية في حساب التصفية

٣٠٠٠٠٠ من حـــ/ مخصص . ك . أ . ثابتة ٤٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ التصفية

إقفال المخصصات في حساب التصفية

٧٤٥٠٠٠٠ من حـــ/ المصرف ٧٤٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ التصفية

إثبات بيع الأصول الثابتة والمتداولة

١٠٠٠٠٠ من حـــ/ مصاريف التصفية ١٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

إثبات مصاريف التصفية

١٠٠٠٠٠ من حـــ/ التصفية ١٠٠٠٠٠ إلى حـــ/مصاريف التصفية

إقفال مصاريف التصفية

١٥٠٠٠٠ من حـــ/ مكافأة نهاية الخدمة ١٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

إثبات دفع مكافأة نهاية الخدمة

١٥٠٠٠٠ من حـــ/ التصفية إلى حـــ/ مكافأة نهاية الخدمة

إقفال حساب مكافأة نهاية الخدمة

١٥٠٠٠٠ من حـــ/ ضريبة الدخل ١٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

إثبات دفع ضريبة الدخل

١٥٠٠٠٠ من حـــ/ التصفية ١٥٠٠٠٠ إلى حـــ ضريبة الدخل

إقفال حساب ضريبة الدخل

٤٥٠٠٠٠ من حـــ/ التصفية ٤٥٠٠٠٠ إلى المساهمين

ترحيل ربح التصفية إلى حساب المساهمين

من مذكورين

٥٠٠٠٠٠٠ حـــ/ رأس المال

٣٠٠٠٠٠ حـــ/ الاحتياطي الإجباري

٢٥٠٠٠٠ حـــ/ الاحتياطي الاختياري ٥٥٥٠٠٠٠ إلى حـــ/ المساهمين

إقفال حسابات حقوق الملكية في حساب المساهمين

من مذكورين

١٠٠٠٠٠٠ حـــ/ قرض السندات

٤٠٠٠٠٠ حـــ/ الدائنون ١٤٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

دفع التزامات الشركة

٦٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ المساهمين ٦٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

سداد المستحق للمساهمين (رصيد حسابهم)

حـ/ التصفية

منه			له	
٤٠٠٠٠٠٠	إلى حـ / الأصول الثابتة		٤٠٠٠٠٠	من حـ/ مخصص . ك . أ . ثابتة
٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الأصول المتداولة		٧٤٥٠٠٠٠	من حـ/ المصرف
١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف التصفية			
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ ضريبة الدخل			
٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المساهمين(ربح) .			
٧٨٥٠٠٠٠			٧٨٥٠٠٠٠	

حـ/ المصرف

منه			له	
٣٥٠٠٠٠	رصيد مدور		١٠٠٠٠٠	من حـ/ مصاريف التصفية
٧٤٥٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية		١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ قرض السندات
			٤٠٠٠٠٠	من حـ/ الدائنون
			١٥٠٠٠٠	من حـ/ ضريبة الدخل
			٦١٥٠٠٠٠	من حـ/ المساهمين
٧٨٠٠٠٠٠			٧٨٠٠٠٠٠	

حـ/ المساهمين

منه			له	
			٥٠٠٠٠٠٠	من حـ/ رأس المال
			٣٠٠٠٠٠	من حـ/ الاحتياطي الإجباري
			٢٥٠٠٠٠	من حـ/ الاحتياطي الاختياري
٦١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ المصرف		٦٠٠٠٠٠	من حـ/ التصفية
٦١٥٠٠٠٠			٦١٥٠٠٠٠	

مثال : (انتهاء التصفية بخسارة تقل عن رأس المال)

على فرض أن التصفية في المثال السابق تمت على النحو التالي :

١- بيعت الأصول الثابتة بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ل.س .

٢- المتحصلات من الأصول المتداولة ٢١٥٠٠٠٠ ل.س .

٣- مصاريف التصفية وأتعاب المصفي ١٠٠٠٠٠ ل.س .

المطلوب : تصوير حـــ/ التصفية ، حـــ/ المصرف ، حـــ/ المساهمين

الحل :

حـــ/ المصرف

منه			له	
٣٥٠٠٠٠	رصيد مدور		١٠٠٠٠٠	من حـ/ مصاريف التصفية
٥٦٥٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية		١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ قرض السندات
			٤٠٠٠٠٠	من حـ/ الدائنون
			٤٥٠٠٠٠٠	**من حـ/ المساهمين**
٦٠٠٠٠٠٠			٦٠٠٠٠٠٠	

حـــ/ التصفية

منه			له	
٤٠٠٠٠٠٠	إلى حـ / الأصول الثابتة		٤٠٠٠٠٠	من حـ/ مخصص . ك . أ . ثابتة
٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الأصول المتداولة		٥٦٥٠٠٠٠	من حـ/ المصرف
١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف التصفية		١٠٥٠٠٠٠	من المساهمين (خسارة)
٧١٠٠٠٠٠			٧١٠٠٠٠٠	

حـــ/ المساهمين

١٠٥٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية		٥٠٠٠٠٠٠	من حـ/ رأس المال
٤٥٠٠٠٠٠	**إلى حـ/ المصرف**		٣٠٠٠٠٠	من حـ/ الاحتياطي الإجباري
			٢٥٠٠٠٠	من حـ/ الاحتياطي الاختياري
٥٥٥٠٠٠٠			٥٥٥٠٠٠٠	

مثال : (نتيجة التصفية تزيد عن رأس المال مع وجود احتياطيات كافية)

كانت ميزانيتها إحدى الشركات المساهمة لدى تصفيتها كما يلي :

أصول			خصوم	
٤٠٠٠٠٠٠	أصول ثابتة		٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال (٥٠٠٠ سهم × ١٠٠٠ ل.س)
١٧٥٠٠٠٠	أصول متداولة		٥٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري
٣٥٠٠٠٠	مصرف		٦٠٠٠٠٠	دائنون
٦١٠٠٠٠٠			٦١٠٠٠٠٠	

وقد تمت التصفية على النحو التالي :

١- بيعت الأصول الثابتة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ ل.س .

٢- المتحصلات من الأصول المتداولة ٢٠٠٠٠٠ ل.س .

٣- بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي ١٥٠٠٠٠ ل.س .

المطلوب : تصوير حـــ/ التصفية ، حـــ/ المساهمين ، حـــ/ المصرف

الحل :

حـ/ التصفية

منه			له	
٤٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/الأصول الثابتة		٨٠٠٠٠٠	من حـ/ المصرف
١٧٥٠٠٠٠	إلى حـ/الأصول المتداولة		٥١٠٠٠٠٠	من حـ/ المساهمين (خسارة)
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف التصفية			
٥٩٠٠٠٠٠			٥٩٠٠٠٠٠	

حـــ/ المصرف

منه			له	
٣٥٠٠٠٠	رصيد مدور		١٥٠٠٠٠	من حـ/ مصاريف التصفية
٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية		٦٠٠٠٠٠	من حـ/ دائنون
			٤٠٠٠٠٠	**من حـ/ المساهمين**
١١٥٠٠٠٠			١١٥٠٠٠٠	

حـــ/ المساهمين

منه			له	
٥١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية		٥٠٠٠٠٠٠	حـ/ رأس المال
٤٠٠٠٠٠	**إلى حـ/ المصرف**		٥٠٠٠٠٠	حـ/ الاحتياطي الإجباري
٥٥٠٠٠٠٠			٥٥٠٠٠٠٠	

مثال : (نتيجة التصفية خسارة تفوق حقوق الملكية)

كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة العامة عندما تقرر تصفيتها في ٢٠٠٨/٨/١ كما يلي :

أصول			خصوم	
٥١٠٠٠٠٠	أصول ثابتة		٥٠٠٠٠٠٠	رأس المال (٥٠٠٠سهم ×١٠٠٠ل.س)
٢٢٠٠٠٠٠	أصول متداولة		٦٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري
٢٠٠٠٠٠	مصرف		٤٠٠٠٠٠	مخصصات . ك . أ. ثابتة
٨٠٠٠٠٠	خسائر مدورة		١٥٠٠٠٠٠	قرض السندات
			٨٠٠٠٠٠	دائنون
٨٣٠٠٠٠٠			٨٣٠٠٠٠٠	

وقد تمت التصفية على النحو التالي .

١- بيعت الأصول الثابتة بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠ ل.س . والمتداولة بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ ل.س.

٢- بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفي ١٥٠٠٠٠ ل.س.

٣- سددت الديون حسب الأولويات .

المطلوب : ١- إثبات قيود اليومية المتعلقة بتصفية الشركة .

٢- تصوير الحسابات : حـــ/ التصفية ، حـــ/ المساهمين ، حـــ/المصرف .

الحل :

حـ/ التصفية

منه			له	
٣٨٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المباني		٤٠٠٠٠٠	من حـ/ مخصص . د . م . فيها
١٦٠٠٠٠	إلى حـ/ الأثاث		٦٥٣٠٠٠٠	من حـ/ المصرف (بيع + متحصلات)
١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البضاعة			
٦٨٠٠٠٠	إلى حـ/ مدينون			
٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض			
١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف التصفية			
	إلى مذكورين			
٥٠٠٠٠	حـ/ المساهمين أسهم ممتازة			
٢٠٠٠٠٠	حـ/ المساهمين أسهم عادية			
٦٥٧٠٠٠٠			٦٥٧٠٠٠٠	

حـ/ المصرف

منه			له	
٤٤٠٠٠٠	رصيد مدور		٧٢٠٠٠٠	من حـ/ الدائنون
٦٥٣٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية (بيع)		٤٠٠٠٠٠	من حـ/ أوراق دفع
			١٠٠٠٠٠	من حـ/ مصاريف التصفية
				من مذكورين
			١١٥٠٠٠٠	حـ/ حملة الأسهم الممتازة
			٤٦٠٠٠٠٠	حـ/ حملة الأسهم العادية
٦٩٧٠٠٠٠			٦٩٧٠٠٠٠	

حـ/ المساهمين أسهم ممتازة

منه			له	
١١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ المصرف		١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ رأس المال
			١٠٠٠٠٠	من حـ/ احتياطي إجباري
			٥٠٠٠٠	من حـ/ التصفية
١١٥٠٠٠٠			١١٥٠٠٠٠	

حـ/ المساهمين أسهم عادية

منه			له	
٤٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المصرف		٤٠٠٠٠٠٠	من حـ/ رأس المال
			٤٠٠٠٠٠	من حـ/ احتياطي إجباري
			٢٠٠٠٠٠	من حـ/ التصفية
٤٦٠٠٠٠٠			٤٦٠٠٠٠٠	

مثال : تتألف ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ من العناصر التالية :

أصول		خصوم	
٢٢٥٠٠٠٠٠	مباني	٦٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٥٠٠٠٠٠	أثاث		١٥٠٠ سهم ممتاز × ١٠٠٠ ل.س
١٥٠٠٠٠٠	بضاعة		٤٥٠٠ سهم عادي × ١٠٠٠ ل.س
٧٧٥٠٠٠	مدينون	٣٥٤٠٠٠	دائنون
٧٥٠٠٠٠	أوراق قبض	١٤٦٠٠٠	أوراق دفع
٧٢٥٠٠٠	مصرف		
٦٥٠٠٠٠٠٠		٦٥٠٠٠٠٠٠	

وقد تقرر تصفية الشركة بذلك التاريخ فتم بيع الموجودات بمبلغ ٣٨٠٠٠٠٠٠ ل.س وتنازل الدائنون عن ٥٤٠٠٠ ل.س وأصحاب أوراق الدفع عن مبلغ ٤٦٠٠٠ ل.س،فيما بلغت مصاريف وأتعاب المصفي ١٢٥٠٠٠ ل.س .

المطلوب : تصوير الحسابات التالية مع العلم بأن الأسهم الممتازة لها امتياز في الأرباح وفي استرداد القيمة عند التصفية : حـ/ التصفية ، حـ/ المصرف ، حـ/ المساهمين أسهم ممتازة ، حـ/المساهمين أسهم عادية .

الحل:

حـ/ التصفية

منه		له	
٢٢٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مباني	٣٨٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المصرف
٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الأثاث	٥٤٠٠٠	من حـ/ الدائنون
١٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ البضاعة	٤٦٠٠٠	من حـ/ أوراق دفع
٧٧٥٠٠٠	إلى حـ/ المدينون	٢٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المساهمين أسهم عادية
٧٥٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض		
١٢٥٠٠٠	إلى حـ/ مصاريف التصفية		
٥٩٠٠٠٠٠٠		٥٩٠٠٠٠٠٠	

حـ/ المصرف

منه		له	
٧٢٥٠٠٠	رصيد مدور	١٢٥٠٠٠	من حـ/ مصاريف التصفية
٣٨٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التصفية	٣٠٠٠٠٠	من حـ/ الدائنون
		١٠٠٠٠٠	من حـ/ أوراق دفع
			من مذكورين
		١٥٠٠٠٠٠	**مساهمين أسهم ممتازة**
		٢٥٠٠٠٠٠	**مساهمين أسهم عادية**
٤٥٢٥٠٠٠		٤٥٢٥٠٠٠	

منه	حـ/ المساهمين أسهم ممتازة	له
١٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف	١٥٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال	
١٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	

منه	حـ/ المساهمين أسهم عادية	له
٢٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ التصفية	٤٥٠٠٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال	
٢٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المصرف		
٤٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	

مثال :

ظهرت ميزانية إحدى الشركات المساهمة أثناء تصفيتها وذلك بعد بيع الأصول وسداد الديون والمصاريف كما يلي :

أصول	الميزانية في ٢٠٠٨/١٢/٣١	خصوم
٤٥٠٠٠٠٠٠ المصرف	٦٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠٠٠٠ خسائر مدورة		٣٠٠٠ سهم ممتاز × ١٠٠٠ ل.س
٢٥٠٠٠٠٠٠ حساب التصفية		٣٠٠٠ سهم عادي × ١٠٠٠ ل.س
	٣٠٠٠٠٠٠٠	احتياطي إجباري
٩٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠	

فإذا علمت أن الأسهم الممتازة لها الأولوية في استرداد رأس المال .

المطلوب :

١ــ إثبات القيود المتعلقة بتسوية حقوق المساهمين .

٢ــ تصوير حسابات الأستاذ اللازمة .

الحل :

٦٠٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ رأس المال إلى مذكورين

٣٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم ممتازة

٣٠٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم عادية

ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين

٣٠٠٠٠٠٠ من حـــ/ الاحتياطي الإجباري إلى مذكورين

١٥٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم ممتازة

١٥٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم عادية

ترحيل الاحتياطي لحسابات المساهمين

من مذكورين

١٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم ممتازة

١٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم عادية ٢٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ خسائر مدورة

توزيع الخسائر المدورة بنسبة رأس المال

من مذكورين

٥٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم ممتازة

٢٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم عادية ٢٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ التصفية

توزيع خسائر التصفية بحدود المحافظة علي رأس مال حملة الأسهم الممتازة

من مذكورين

٣٠٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم ممتازة

١٥٠٠٠٠٠ حـــ/ مساهمين أسهم عادية ٤٥٠٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المصرف

دفع المستحقات للمساهمين

منه حـــ/ التصفية له

٢٥٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور		من مذكورين
		٥٠٠٠٠٠٠	حـــ/ مساهمين أسهم ممتازة
		٢٠٠٠٠٠٠	حـــ/ مساهمين أسهم عادية
٢٥٠٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠٠	

منه حـــ/ المصرف له

٤٥٠٠٠٠٠٠	رصيد مدور		من مذكورين
		٣٠٠٠٠٠٠	**حـــ/ مساهمين أسهم ممتازة**
		١٥٠٠٠٠٠٠	**حـــ/ مساهمين أسهم عادية**
٤٥٠٠٠٠٠٠		٤٥٠٠٠٠٠٠	

منه | حـــ/ المساهمين أسهم ممتازة | له

١٠٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ خسائر مدورة	٣٠٠٠٠٠٠	من حـــ/ رأس المال
٥٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ التصفية	١٥٠٠٠٠٠	من حـــ/ الاحتياطي الإجباري
٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ المصرف		
٤٥٠٠٠٠٠		٤٥٠٠٠٠٠	

منه | حـــ/ المساهمين أسهم عادية | له

١٠٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ خسائر مدورة	٣٠٠٠٠٠٠	من حـــ/ رأس المال
٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ التصفية	١٥٠٠٠٠٠	من حـــ/ الاحتياطي الإجباري
١٥٠٠٠٠٠	إلى حـــ/ المصرف		
٤٥٠٠٠٠٠		٤٥٠٠٠٠٠	

ملاحظة حول الحل :

جرى تحميل الخسائر المدورة على فئتي المساهمين بنسبة رأس مالهم لأن ذلك لا يؤثر على استرداد حملة الأسهم الممتازة لرأسمالهم بسبب وجود الاحتياطي . أما خسائر التصفية فتم توزيعها بحيث لا تؤثر على رأس مال حملة الأسهم الممتازة .

المحتويـــــــــــات

- محاسبة شركات الأموال وفق أحكام قانون الشركات السورية رقم / ٣ / لعام ٢٠٠٨ ٢
- الشركات المساهمة العامة ٤
- رأس المال في الشركات المساهمة العامة ١١
- الأسهم ١٥
- القيم المختلفة للأسهم ١٦
- رأس المال الإسمي المصدر والمكتتب به والمدقق ١٧
- المعالجة المحسابية لإصدار أسهم رأس المال ١٨
- المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار ٤٢
- زيادة رأس المال في الشركات المساهمة ٤٤
- المعالجة المحاسبية للطرق المتبعة في زيادة رأس المال الشركات المساهمة ٤٥
- تخفيض رأس المال في الشركات المساهمة ٥٤
- استهلاك رأس المال في الشركات المساهمة ٥٩
- أسناد القرض ٦٢
- المعالجة المحاسبية لإصدار أسناد القرض ٦٤
- رد قرض السندات ٦٧
- فائدة قرض السندات ٦٧
- تصفية الشركات المساهمة وفسخها ٨١
- المعالجة المحاسبية لحل الشركات المساهمة وتصفيتها ٨٢